**EGM/CSW/2021/BP2**

**أيلول/سبتمبر 2020**

---

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

اجتماع فريق الخبراء

الجلسة الخامسة والستون للجنة وضع المرأة (65CSW)

"مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنعها القرار فيها مشاركةً وصناعةً تامتين فعالتين، إلى جانب القضاء على العنف، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة"

نيويورك، نيويورك

5-8 تشرين الأول/أكتوبر
2020

**"مشاركة المرأة غير الرسمية في الحياة السياسية والمجال العام:**

**اتجاهات وتحديات عالمية"**

وثيقة معلومات أساسية من إعداد:

شيرين هاشم[1] وإس لوريل ويلدون[2]

بالاشتراك مع سريجاني دوتا، فيدريكا دي سيستو، هيليا دوتاجي، كيتلين كيلي- طومسون، آمبر لوسفاردي وسمر فوريستر*

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

---

[1] برنامج كندا 150 للكراسي البحثية، جامعة كارلتون، كندا.
[2] الأستاذ البارز لكرسي العلوم السياسية، جامعة سيمون فرايزر، كندا.

**مقدمة**

تفجّرت مشاركة المرأة في الحياة العامة، من خلال الجمعيات والشبكات والمنظمات، وفي وسائل الإعلام، وفي الاحتجاجات والمظاهرات والندوات العامة، ومن خلال الفعاليّات الثقافية (مثل مسرح الشارع والشعر) والنشاط الحركي اليومي، على مدى الأعوام المائة الماضية في كل منطقة حول العالم. وغالبًا ما لا يرقى الاهتمام بهذا المجال غير الرسمي من المشاركة إلى المستوى المطلوب في تقييمات دور المرأة في الحياة العامة، إذ يميل الباحثون والمحللون السياسيون إلى التركيز على الأدوار الأوضح التي تلعبها المرأة في الحياة السياسية، مثل التصويت أو شغل منصب انتخابي. ومع أهمية هذه الأدوار الرسمية إلا أنها تظل محدودة في قدرتها على تعزيز المساواة بين الجنسين دون أن يصاحبها تحوّلٌ نحو المساواة في المجال السياسي *غير الرسمي*، ولا سيما في السياق الأوسع للممارسات الاجتماعية والأعراف المتعلقة بالجنسانية. تستبعدُ هذه الممارسات والمعايير بعض الأشخاص والأفكار ووجهات النظر من العمليات الانتخابية والسياسات، بينما تسمح للآخرين بالدخول. ويَغُصّ المجال غير الرسمي بكثيرٍ من الحواجز والفرص أمام المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة العامة. وتظلّ هذه المشاركة غير مرئية إذا ما ركّزنا فقط على المجال الرسمي للانتخابات وصنع السياسات التشريعية.

نقيّم في هذه الورقة مشاركة المرأة في هذا المجال الواسع من الحياة العامة. أولاً، نتتبّع بعض الاتجاهات الطويلة الأمد في المشاركة غير الرسمية للمرأة في المجال العام (والذي نعرّفه بأنه معادل تقريبًا للمجتمع المدني) قبل أن ننتقل إلى التركيز على ظهور الحركات النسائية للمساواة بين الجنسين، وخاصة الحركات النسوية، بدءًا من الربع الأخير من القرن العشرين. ونركّز على هذه الحركات، وتشمل المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يركّزون على حقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، والاحتجاجات والفعاليّات الثقافية، والشبكات الواسعة من الناشطين، وكُتّاب الأعمدة والموظفين البيروقراطيين الذين يركّزون على معالجة تبعية المرأة، من بين أمور أخرى – لأن هذه الأنشطة عندما تجتمع لتشكيل حركة نسوية، تغدو من أكثر القوى النافذة من أجل المساواة بين الجنسين في المجتمع المدني. ولهذا السبب، تتخذ هذه الورقة من تحديد ظهور وإنجازات مثل هذه الحركات مهمّةً مركزية. ونقيّم أيضاً المسارات العالمية والإقليمية لهذه الحركات في العقود اللاحقة، ونتتبّعُ مجالات النشاط الحركي ونجاحه وانتكاساته. ونُظهر أنه بعد عقود من التوسع العالمي، فإن مشاركة المرأة في المجتمع المدني، لا سيما في ما يتعلق بالمنظمات النسائية والنسوية المستقلة التي يؤكد عليها منهاج عمل بيجين، إما أنها مستقرة عند مستوى منخفض غير مقبول أو في تراجع.

نُبيّن في هذه الورقة أن المشاركة في المجال العام وسيلةٌ حاسمة لتعزيز المساواة بين الجنسين. يكشف الرسم البياني للعلاقة بين التمثيل غير الرسمي والمساواة بين الجنسين أن مسار التأثير هذا معقّدٌ ويختلفُ اختلافاً كبيراً حسب الموضوع والسياق. ولتصنيف وتوضيح تأثير مشاركة المرأة على المساواة بين الجنسين، نقدم تصنيفًا للطرق التي تؤثر بها هذه الحركات على السياسة الرسمية والمساواة بين الجنسين في المادة 3. ونشير أيضاً إلى الطرق التي تلهم بها هذه الحركات مزيداً من النساء للترشح للمناصب، وتوفير مزيدٍ من الفرص القيادية للمرأة، ووضع قضايا المساواة بين الجنسين مثل العنف ضد المرأة في جداول أعمال السياسة الوطنية، وتقديم المعلومات والخبرة اللازمة حول المساواة بين الجنسين التي ما كانت لتجد طريقها إلى النقاش العام خلاف ذلك. تغيّر هذه الحركات الأعراف الاجتماعية التي تُبقي النساء مُقيّداتٍ بمسؤوليات منزلية يُنظر إليها على أنها "خارج السياسة" وتشكل حواجز أمام دخول المرأة إلى المجال العام.

يعني الدور الحاسم الذي تلعبه هذه الحركات أن المؤشرات على تناقص عدد المنظمات النسائية وضعف موقع المرأة في المجتمع المدني يدعو للقلق. وحتى استواء المستويات الحالية للمشاركة يمثل مشكلة لأن المستويات الإجمالية لا تزال منخفضة والتقدم في مجال المساواة بين الجنسين متوقّف. فكيف يمكن تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع المدني عموماً، وخصوصاً الحركات النسوية، تعزيزاً أفضل؟

يقودنا تحليلنا إلى تركيز توصياتنا على أربع طرق رئيسة لمواجهة أي تراجُع آخر. أولاً، شكّلت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة لحظات حاسمة من النشاط الحركي المتنامي، ومنحت تركيزها وتمويلها للحركات النسائية، لا سيما في بُلدان الجنوب. ولهذا السبب نقترح أنّ عقدَ مؤتمر عالمي خامس من شأنه أن يعيد تنشيط مشاركة المرأة في المجتمع المدني. ثانيًا، نؤكد الأدلة المكثفة على أن الحركات النسائية بتنظيم نسوي أكثر استقلالية تتمتّع بتأثير أكبر على صنع السياسات التحويلية، ونشير إلى أهمية تمويل مثل هذه الحركات. ثالثًا، نُظهر أن الأشكال الجديدة من النشاط الحركي - تلك التي تستخدم تقنيات رقمية حصرية وتتجاوز الحدود - تضع أنواعًا جديدة من القضايا في بؤرة التركيز وتُوسّع نطاق الحملات. ونرى أيضًا أنه عندما تصبح هذه الأشكال الجديدة من النشاط الحركي منفصلة تماماً عن الجهود المبذولة لإجراء تغيير مؤسسي (مقارنة بإجراء نوع من الحساب "لمرة واحدة")، ولا تبني تحالفات مع غيرها من المنظمات التي تغيّر المعايير، فإنها تغدو من أقل السبل الفعالة لتحقيق المساواة الدائمة بين الجنسين. رابعاً، نربط بين قدرة المرأة على التنظيم والتعبير عن نفسها في المجتمع المدني والحقوق السياسية في التعبير وتكوين الجمعيات التي أكّدها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونؤكد على أهمية الالتزام المتجدد بحماية هذه الحقوق لجميع الأطراف الساعية لتحقيق المساواة بين الجنسين، من الدول الأطراف إلى الأمم المتحدة إلى مجموعات المجتمع المدني. ونستنتج أن الأشكال القديمة والجديدة من النشاط الحركي يمكن دمجُها على نحو مثمرٍ لمواجهة التحدي المعاصر المتمثّل في صُعود القوى المعادية للنسوية في أنحاءٍ كثيرةٍ من العالم.

**ثانياً- التعريفات وإطار العمل المعياري**

**الحياة العامة والمجال العام والمجتمع المدني**

ماذا يعني التأكيد على حق المرأة في المشاركة على قدم المساواة *في الحياة العامة*؟ يضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) لجميع الأفراد - دون أي تمييز بسبب الجنس أو غير ذلك من الأسباب (المادة 2) - الحق في "المشاركة في إدارة الشؤون العامة" (المادة 25)، وتأكيد هذا الحق *جنبًا إلى جنب* مع الحق في أن يَنتخب ويُنتخب، وبالتالي التأكيد على الأهمية المنفصلة لكل منهما وكذلك النطاق الأوسع "للشؤون العامة" مقارنة بالعمليات الانتخابية. ويشير ذلك إلى أنه لا ينبغي قراءة "الحياة العامة" على أنها مترادفة مع المشاركة في الانتخابات أو العمليات التشريعية الرسمية. وبالأحرى، تشمل *الحياة العامة* مجال الحياة النقابية والخلاف السياسي حيث تندرج فيها العمليات السياسية الرسمية، بما في ذلك وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وشبكات الناشطين والشخصيات العامة الأخرى والمشاهير في أدوارهم العامة والفعاليّات والندوات الثقافية ومجموعات التقارب والاحتجاجات، وما شابه ذلك. وهذه الأنشطة عامة لأنها متاحة لمجموعة واسعة من الأشخاص المهتمين.

تشير الحياة العامة والمشاركة في المجال العام إلى المشاركة في هذا المجال الأوسع للجمعيات والتعبير، أو *المجتمع المدني*. *المجتمع المدني* هو مساحة مشاركة المواطنين خارج نطاق الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة من المنظمات الرسمية والاحتجاجات العامة إلى التجمعات والمناقشات غير الرسمية (يونغ 2002؛ تشامبرز وكيمليكا 2002). وبدلاً من أن تجري مساواته بموقع واحد أو شكل من أشكال التنظيم (مثل جماعة المصالح) أو نشاط (مثل احتجاج الشارع)، فإن المجتمع المدني عبارة عن مجموعة غير مركزية من المناقشات المتداخلة أو المجالات العامة، تشمل أيضاً المناقشات السائدة التي تحدد شروط المناظرة العامة (الجماهير المهيمنة) والجماهير المعارضة (فرايزر 1992). إنّ فضاء المجتمع المدني هو المكان الذي تُطوّر فيه المجموعات المهمشة سرديات بديلة وتؤطر القضايا على نحو مختلف عن الخطابات السائدة. وتُعد وسائل الإعلام (القديمة والجديدة) جزءًا أساسيًا من هذا النقاش العام، حيث تلعب دورًا في تماسك الهويات وتأطير المطالب. يوفّر المجتمع المدني أيضاً آلية لتضخيم القضايا التي تهم الفئات الاقتصادية والاجتماعية المهمشة، وخلق فئات مناصرة لمواقف/ مطالب سياسية معينة، والاستفادة من أشكال جديدة من الخبرة في صنع السياسات، وتأطير القضايا وتحديد السياسات البديلة.[3] ويؤدي المجتمع المدني هذه الأدوار على نحو أفضل عندما يكون الناس قادرين على التجمع دون خوف، ولديهم القدرة على انتقاد الحكومات، ويمكنهم الاعتماد على أنظمة قضائية عادلة. وهكذا يصبح المجال العام والمجتمع المدني متكافئين تقريبًا.

**الشؤون العامة والسياسة العامة والمشاركة في صنع القرار**

تشير عبارة *الشؤون العامة* عموماً إلى المسائل التي تحظى باهتمام جمهور واسع. ويعتمد ما يهمّ الجمهور العام بالطبع على *أي* جمهور نتحدث عنه (بمعنى أي مجموعة من الناس)، وما هي القضايا التي تحتل دائرة الضوء والتي غالبًا ما تكون مسألة تنازع سياسي. وعلى سبيل المثال، مع أنّ العنف ضد المرأة كان يُعدّ لفترة طويلة قضية خاصة، فقد ناضلتْ الحركات النسويّة، لعدّة عقودٍ من النشاط الحركي، من أجل اعتبار هذه القضية قضيةً عامة وسياسيّة وموضوعاً يليقُ بتدخّل الحكومة (ويلدون 2002). واليوم، بات العنف ضد المرأة قضيةً من قضايا حقوق الإنسان الأساسية للمرأة، وهو مجال تلتزم الحكومات بالتصرف حياله (هتون وويلدون 2018، ويلدون 2006). وأصبحت القضية تندرج تحت مظلة الشؤون العامة.

يُقرّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الأساسية لتكوين الجمعيات وحرية التعبير: تتعهد الدول الموقعة بأن يكون لجميع الأفراد الخاضعين لولايتها الحق في التجمع العام (المادة 21) و"حرية تكوين الجمعيات" (المادة 22) دون اعتبار للجنس. وعلى غرار ذلك، تؤكد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو على حق المرأة في المشاركة في "الحياة العامة والحياة السياسية" (المادة 7 الفقرة ج)، وتؤكد مجدداً على هذا الحق بالإضافة إلى حقوق المشاركة في العمليات الانتخابية وصياغة السياسات الرسمية، وتنص على الحق في "المشاركة في أي منظمات غير حكومية وجمعيات تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد". وهكذا تشمل المشاركة في الحياة العامة القدرة على الانضمام إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها من فُرص للارتباط بالآخرين، بغضّ النظر عن الجنس. كما تشمل حق المشاركة في التعبير عن الآراء السياسية، في مجالات منتشرة مثل وسائل الإعلام والمناقشات العامة للقضايا الثقافية أو الدينية أو الاقتصادية إلى المداولات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحياة السياسية، مثل المشاورات العامة، والمفاوضات مع الأحزاب السياسية في ما يتعلق بهذه المنصات، أو المشاركة في الاستشارات أو مجموعات الضغط.

ويؤكد إعلان بيجين هذا الالتزام المعياري معلناً "إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، من الأمور الأساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم" (المادة 13). يؤكد

[3] للاطلاع على تعريف المجموعات المُهمَّشة، انظر ويليامز (1998).

هذا التعريف الواسع للمشاركة على "جميع جوانب حياة المجتمع"، مشيرًا إلى فهم الترابط بين المجالات السياسية الرسمية ومجالات العمل الأخرى. نلاحظ مجدداً أن تمكين المرأة يتوقف على المشاركة على قدم المساواة في *جميع جوانب حياة المجتمع*، مما يشير إلى نطاق واسع للمشاركة عبر مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية.

لماذا يجري التركيز على السياق الأوسع للحياة النقابية والتعبيرية في هذه الوثائق؟ لأن هذه الأنشطة هامّة بسبب تأثيرها الواضح على السياسة العامة وصنع القرار، ودفع تغيير السياسات لصالح المرأة والأقليات العرقية والفقراء. وقد جرى التأكيد على ذلك أيضًا في المادة 20 من إعلان بكين، الذي يقر بأهمية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، ويؤكد على "الاحترام الكامل لاستقلال هذه الجماعات والمنظمات". في المادة 26، يوضح منهاج العمل بمزيد من التفصيل أهمية *منظمات المرأة والجماعات المنادية بالمساواة بين الجنسين* في القوى الدافعة للتغيير.

كيف تقود هذه المجموعات التغيير؟ إذا كانت هذه المجموعات، بحكم التعريف، خارج العملية التشريعية، فكيف يمكنها "تغيير" السياسات أو عملية صنع القرار؟ يشير محللو عمليات وضع السياسات إلى الطرق التي يجري فيها تناول الأفكار المتداولة على نطاق أوسع من المناقشة العامة في وسائل الإعلام وغيرها من المجالات من خلال العملية السياسية الرسمية؛ حيث تميل القضايا إلى الانتقال من "الأجندة العامة" للقضايا التي تُعدّ هامّة لدى الناس عموماً إلى "جدول أعمال الحكومة" أو إلى قائمة القضايا الهامّة لمن هم في المناصب الرسمية ذوي الصلاحية في وضع السياسات (مثل كينغدون 1984). يُعدُّ تنظيم الاحتجاج والحركة الاجتماعية بالنسبة إلى النساء في الواقع حافزًا رئيسيًا للتغيير، ودفع الأفكار الجديدة إلى جداول الأعمال العامة والحكومية. يجري أحيانًا تناول الأفكار والمطالب المُصاغة في المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات الرسمية (مما يدفع بعض الباحثين إلى تشبيه المجتمع المدني بحزام نقل الأفكار من المواطنين إلى الحكومة) وأحيانًا بطرق أقل مباشرة، مع تشكّل جماعات وهويات جديدة، مما يؤدي إلى تكوين دوائر انتخابية جديدة (غويتز وهاشم، 2003؛ ويلدون 2011؛ ويليامز 1998).

لقد أثارت حركة #metoo على سبيل المثال اهتمامًا غير مسبوق بقضية التحرش الجنسي. كما لقيت الاحتجاجات الأخيرة على الاعتداءات الجنسية التي حظيت بكثير من الاهتمام في دلهي في الهند اهتمامًا عامًا جديدًا أيضًا بقضايا الاعتداء والتحرش الجنسيين، مما دفع إلى اتخاذ إجراءات تشريعية. حتى في السياقات السياسية المغلقة نسبيًا، حيث يمكن أن يتوقع الناشطون التعرض للقمع، يمكن أن يكون الاحتجاج فعالًا في التحريض على الاستجابة الرسمية، كما نرى في مثال أمهات بلازا دي مايو في الأرجنتين، اللواتي نشطن لعقود في مطالبة الحكومة بالإدلاء بمعلومات توضّح ما حدث لأفراد أسرهم. تقدم مجموعات المناصرة والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى الخبرة ووجهات النظر الفريدة التي تثري عمليات وضع السياسات العامة، وتُحسّن عملية صنع القرار من خلال مشاركة هذه الأطراف.

إنّ *السياسة العامة* إذا كانت عبارة عن مسار عمل تتبعه سلطة الحكومة (هيكلو 1974)، وكان *صنع القرار العام* ينطوي على اتخاذ قرارات موثوقة تشكل حياة مَن يعيشون تحت سلطة الحكومة، فإن المشاركة في الجوانب غير الرسمية للمجال العام، كما توضح هذه الأمثلة، بدءًا من الاحتجاج إلى كتابة أعمدة الصحف إلى التواصل، يمكن أن يؤثر على صنع السياسات "من خارج" الأنظمة الرسمية.

**المساواة في المجال العام والحياة العامة**

لا تتطلب المشاركة المتساوية في الحياة العامة المشاركة الحرة أو الطوعية فحسب، بل تتطلب أيضًا المساواة. ولا تتطلب المساواة والتنمية والسلام، وفقاً لمنهاج عمل بيجين، أقل من "المشاركة الكاملة" *على أساس المساواة* في جميع جوانب حياة المجتمع". ولكن قد تكون هناك صعوبة في تحقيق هذه المساواة. فالمجال العام ليس ساحة لعب متكافئة: لأن ساحات المشاركة العامة هذه مليئة بالسلطة، وكلما كانت المساحة والمشاركون أكثر مركزية أو قوة، زاد احتمال تشكيلها كمساحة تُسمع فيها أصوات معيّنة فقط (كورنوول 2002 في 51، انظر أيضاً فرايزر 1992، يونغ 2002). تجد وجهات النظر والأصوات التي تحظى بالامتيازات، والتي تعود لأقوى الرجال نفوذاً - وبعض النساء - تعبيرًا عنها في هذه المجالات العامة السائدة. وتسهل رؤية ذلك في المؤسسات الرسمية للحكومة، ولكن الأمر ينطبق كذلك حتى في العلاقات السياسية غير الرسمية. في مثل هذه الأوضاع، تستَبعِدُ الأعراف العميقة الجذور حول الأدوار الجنسانية النساء أحيانًا وتخفي أو تدعم التسلسلات الهرمية الجنسانية. وبالنسبة إلى معظم النساء، يُحدد الوضع الاقتصادي والأصل العرقي أو الإثني والميل الجنسي أيضاً شكل المشاركة. وطالما أنّ النساء الفقيرات غير منظمات، فإن الانفتاح على المشاركة قد يقتصر على نخبة النساء اللواتي يتغلبن على الاختلافات الطبقية بين النساء ويتحدثن نيابة عن جميع النساء بينما لا يستوعبن بالضرورة احتياجات النساء اللائي يفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات السياسية.

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة مقيّدة بمجموعة من العوامل. أولاً، تؤدي الأعباء المنزلية غير المتناسبة - الواجبات المنزلية اليومية ومهام رعاية الأطفال والمسنين والمرضى - إلى الافتقار إلى الوقت. أي أن مقدار الوقت الذي تقضيه النساء في تنفيذ هذه المهام يَحُدُّ من الوقت المتاح لهنّ للمشاركة في أنشطة المجتمع المدني. ثانيًا، يظل المفهوم الجنساني للحياة العامة قويًا في معظم المجتمعات. ويُنظر دائماً إلى المجال العام على أنه مجال مخصص للرجال. ثالثًا، بينما تساهم النساء في المتوسط أكثر من الرجال في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، فإن كثيرًا من هذه المشاركة المبذولة من وقتهنّ تبقى مساهمةً غير مدفوعة الأجر. وقد تفتقر النساء إلى الموارد للمشاركة

بفاعليّة في الأنشطة السياسية والترشح للمناصب. رابعًا، يشير بحث جديد إلى أن العنف ضد المرأة في السياسة مشكلة منتشرة وتشمل العنف الجسدي (الاغتيالات والضرب والخطف)، العنف الجنسي (التحرش الجنسي والاغتصاب والتهديد بالعنف الجنسي) والعنف النفسي (اغتيال الشخصية والعار الاجتماعي والإساءة عبر الإنترنت والمطاردة) (كروك 2020). في حين أنّ هذا العنف موجّه إلى المدافعات عن حقوق الإنسان والمرشحات السياسيات، إلا أنه يعمل أيضًا كرادع أوسع وأطول أجلاً للنساء اللواتي قد يرغبن في المشاركة في الحياة العامة.

وعلى الرغم من أن المجال العام للمجتمع المدني يحفل بنفس أوجه عدم المساواة مثل الأبعاد الأخرى للحياة السياسية، إلا أنه قد يكون في متناول النساء، ولا سيما الفئات المهمّشة من النساء، أكثر من السبل الرسمية للحياة السياسية مثل المناصب الانتخابية أو حتى التصويت (ويلدون 2011 ). يُقِرُّ منهاج عمل بيجين بأن استبعاد النساء من العمليات السياسية الرسمية هو جزءٌ مما يجعل المجتمع المدني وسيلة هامّة للتأثير، مع ملاحظة أنه قد "تمكّنت النساء من الوصول إلى السلطة من خلال هياكل بديلة، ولا سيما في قطاع المنظمات غير الحكومية. لقد تمكّنت النساء، من خلال المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية، من التعبير عن مصالحهن واهتماماتهن ووضع قضايا المرأة على جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية" (المادة 182؛ انظر أيضًا المادة 228). يشير هذا الفهم الواسع للحق في المشاركة في الحياة العامة إلى أهمية عمليات المشاركة غير الرسمية هذه.

وهكذا أكدت الدول في إعلان ومنهاج عمل بيجين أن المنظمات النسائية جزء هامّ من المجتمع المدني. ولكن كثيرًا من الدول الموقعة لا تزال مختلفة باختلاف خصائص مجتمعاتها - مهما كانت ديمقراطية من الناحية الرسمية - حيث تظهر مقاومة على نحو غير رسمي لفكرة أن المرأة بوصفها طرفاً فاعلاً في الحياة العامة تتمتع بحقوق كاملة ومتساوية في الفضاء العام.

**المنظمات النسائية والحركات النسوية**

تُظهر الأبحاث المتوفرة أن شكل المشاركة في الجوانب غير الرسمية من الحياة العامة الذي يعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين هو المشاركة في *الحركات النسوية* (غويتز وهاشم، 2003؛ ويلدون 2002؛ ويلدون 2006 أ، ب؛ هتون وويلدون 2018؛ ويلدون 2011؛ نازنين، هيكي وسيفاكي، 2019). ولا ينبغي قراءة الحركات النسوية بالمفهوم الضيق على أنها معادِلة لمنظمةٍ رسميةٍ محدَّدةٍ أو واحدةٍ بعينها، أو حتى مجموعة من مثل هذه المنظمات. فمع أنّ مثل هذه المنظمات قد تكون هامّة إلا أن الحركات أوسع بكثير من ذلك. وكما ذكرنا أعلاه، فإن الحركات ظاهرة منتشرة، تشمل مجموعة واسعة من الأشخاص والفعاليّات، سواء كانت رقمية أو وجهًا لوجه، ويمكن أن تشمل الاحتجاجات، وشبكات واسعة من الخبراء والناشطين، والمنظمات، والصحفيين، والشعراء، وكتّاب المسرح، والإنتاجات الثقافية، والنقابات العمالية المحلية والمنظمات والندوات الدينية.[4] وتكون الحركات الأقوى أكثر تنوعًا وتجذب اهتمامًا كبيرًا في وسائل الإعلام وغيرها من الساحات.

إنّ الحركات النسوية هي نوعٌ من أنواع *الحركات النسائية*، أي أنها حركة تنتظم فيها النساء كنساء، وتتألّف عضويتها وقيادتها أساساً من نساء. ولكن ليس جميع الحركات النسائية حركات نسوية: حتى عندما تنتظم الحركات النسائية حول قضايا ناشئة عن وضعهن الجنساني وأعبائهن، فقد يسعين، وفقًا لعبارات ماكسين مولينو، إلى تلبية الاحتياجات العملية للنساء، دون تجاوز تلك الاحتياجات لمعالجة القضايا المنهجية ( بيكويث 2001؛ مولينو 1998).

يؤكد بعض الباحثين على أنّ الحركات النسوية تتحدّى تبعية المرأة للرجل، ويستشهد آخرون بأهمية تحدي النظام الأبوي، بينما يجادل آخرون بأن النسويات بحاجة فقط إلى تحسين حالة النساء أو بعض المجموعات الفرعية من النساء (ألفاريز 1999؛ هوكسوورث 1994؛ مقدم 2005؛ فيري وميولر 2007؛ تريب وفيري 2006؛ وايلن 2014، ويلدون 2002). ونؤكد أنه تبعاً لما توحي به هذه التعريفات، فإنّ *الحركات النسوية تسعى إلى التغيير الجذري في الهياكل الجنسانية*: فهذه الحركات تقوم بأكثر من الاعتماد على الهويات والهياكل الجنسانية في تنظيمها، بل تذهب إلى أبعد من ذلك، إلى *تغيير* الأسس الأبوية أو المجالات التي يهيمن عليها الذكور أو الركائز غير المتكافئة لهذه القضايا (مولينو وآخرون 2020). وبناءً عليه، تتميز المشاركة النسوية في المجتمع المدني عن الأشكال الأخرى بتركيزها الواضح على المساواة بين الجنسين كهدف أساسي.

لا ينعكس التمييز بين الحركات النسوية والحركات النسائية بالضرورة في نوع القضية أو التكتيك الذي تواجهه هذه الحركات. قد يستخدم كلا النوعين من الحركات ذخيرة واسعة من التكتيكات، تشمل الاحتجاج، والالتماسات، والفعاليّات الثقافية، والندوات، وأشكال أخرى من التعبير السياسي. وقد توجد كل من المنظمات النسائية والنسوية في مكان واحد وتتعاون (أو لا تتعاون) في حملات محددة. وقد يكون للمنظمات النسوية أيضاً كثير من الأولويات، بما في ذلك مكافحة العنصرية، وتعزيز إنهاء الاستعمار، أو إنهاء الفقر. تسعى النساء ذوات البشرة الملونة والنسويات العاملات في الأطر المتعددة الجوانب إلى بناء التضامن من خلال معالجة قضايا العنصرية والتمييز على أساس

[4] عموماً، *الحركات* الاجتماعية هي شكل من أشكال سياسة التنازع التي تتميز بعمل جماعي مستدام يتحدى سلطة الدولة أو السلطة الدينية أو العائلية القائمة (ماير2015؛ ماير وآخرون 2005؛ ستاغنبورغ 2011؛ تارو 2011؛ زالد وآش 1996). قد تشمل الحركات الاجتماعية منظمات رسمية، ولكنها تشمل أيضًا مجموعة واسعة من الأنشطة وأشكال التعبير غير الرسمية المنتشرة.

الجنس والتمييز الطبقي والميل الجنسي والإمبريالية ومحاور أخرى للقمع والسيطرة في الوقت نفسه (كولينز 1990؛ كرينشو 1991؛ تاونسيند بيل 2012). وتجادل النسويات في بُلدان الجنوب بأن التنظيم النسوي لا يمكن فصله عن النضالات من أجل إنهاء الاستعمار (موهانتي 2003؛ جاياواردينا 1986؛ راي وكورتويغ 1999؛ تريب 2006). وأخيرًا، يتجنب بعض الناشِطين تسمية "النسوية" لأسباب سياسية أو ثقافية حتى عندما يعملون على تغيير علاقات القوة التي تقلل من قيمة المرأة وتخضعها لها (ألفاريز 1999؛ تريب 2001). لا يمكن تعريف الحركات "النسوية" بأنها الحركات التي تُحدد نفسها بأنها نسوية وحسب. بل يتطلب تعريفُ المنظمة بأنها نسوية تقييمُ الدرجة التي تسعى الجهات الفاعلة إلى تحقيق غايات نسوية عندها (فوريستر وآخرون 2020).

وكما ذكرنا، فإن المادة 20 من إعلان بيجين، التي تُقرّ بأهمية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، تؤكّد على أهمية "الاحترام الكامل لاستقلال هذه الجماعات والمنظمات". ونحن نؤكد أيضًا على الاستقلالية في تحليلنا، ونتساءل عن درجة قدرة الحركات النسوية على التعبير عن القضايا على نحو مستقل، وحتى على نحو نقدي، بشكل مختلف عن المؤسسات الحكومية وغيرها من السلطات الراسخة التي يسيطر عليها الذكور (غويتز وهاشم 2003؛ مولينو 1998؛ تريب 2000؛ ويلدون 2002). وتعد هذه السمة من سمات الحركات النسوية هامّةً لأنها تسمح لها بالتعبير والضغط على الجهات الفاعلة السياسية الرسمية بما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ونلاحظ أن الاستقلالية، بعيدًا عن استبعاد التحالفات مع الحركات والمنظمات الأخرى، تمكّنها من العمل بفاعليّة. على سبيل المثال، لا يمكن للمنظمات النسوية أن تعرض التحالف على قدم المساواة مع الأحزاب السياسية أو المنظمات الدينية أو النقابات المهنية القائمة ما لم تكن موجودة أولاً على نحو مستقل عن تلك المنظمات.

**ثالثاً- نظرة عامة على الاتجاهات العالمية لمشاركة المرأة في الحياة العامة**

ندرس في هذا القسم الاتجاهات في مشاركة المرأة غير الرسمية في الحياة العامة. نبدأ بدراسة المشاركة في المجتمع المدني قبل أن ننتقل إلى لمحة عامة عن مشاركة المرأة في الحركات النسائية والحركات النسوية. ثم ننظر في أشكال جديدة من المشاركة مثل النشاط الحركي الرقمي.

**مشاركة المرأة في المجتمع المدني: الاتجاهات العالمية والاختلافات الإقليمية**

في حين أنّ الظاهرة الأوسع للمجتمع المدني تتمتع بأهمية بالغة، مثل كثيرٍ من المفاهيم المنتشرة والحيوية، فقد يكون من الصعب قياسها، مما يشكّل تحدّياً يتفاقم شيئاً فشيئاً بسبب نقص البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. ومع ذلك، فإنّ البيانات الواردة من مشروع أنواع الديمقراطية توفّر نظرة مطوّلة حول مشاركة المرأة في المجتمع المدني (مشروع أنواع الديمقراطية 2020؛ انظر أيضًا نوريس 2020). مشاركة المرأة في المجتمع المدني، كما يتضح من: 1) السبل المتاحة لهنّ إلى المناقشة الحرة، 2) المشاركة في منظمات المجتمع المدني ، 3) الحضور بصفتهن صحفيات، على مدار الأعوام المائة الماضية في كل منطقة من مناطق العالم (الشكل 1). ولكن هذه المشاركة يبدو أنها آخذة في الاستقرار في شرق أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وفي أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 2000، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد الماضي (منذ 2010). وفي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأوقيانوسيا، قد تكون المشاركة في الواقع آخذة في الانخفاض منذ عام 2016، وكذلك في آسيا والمحيط الهادئ منذ عام 2013. وكما يتبين من هذه الاتجاهات، فإنه على الرغم من توسيع مشاركة المرأة على مدار الأعوام المائة الماضية، فقد يكون التقدم قد توقف أو حتى بدأ في التراجع في بعض المناطق. وكما نوضح بمزيد من التفصيل أدناه، قد يعود ذلك على الأرجح إلى ضعفٍ لحقَ بقدرة الدولة على حماية الحقوق السياسية في تكوين الجمعيات وحرية التعبير، ونقص الفرص والموارد عبر الوطنية للتطوير التنظيمي والتواصل، وعودة المعارضة أو رد الفعل العكسي في كل من المجتمع المدني والسياسة الرسمية تجاه إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين في الحياة العامة.

الشكل 1: مشاركة المرأة في المجتمع المدني، 1975-2019

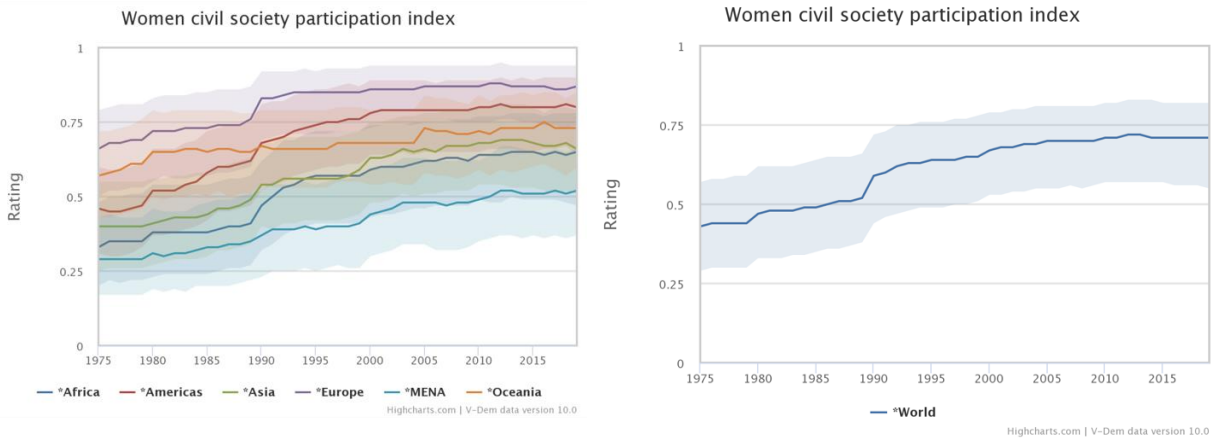


**ملاحظة:** يتكوّن المؤشر من خلال أخذ تقديرات النقاط من نموذج تحليل عامل بايزي لمؤشرات حرية المناقشة للنساء (v2cldiscw)، ومشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني (v2csgender)، والصحفيات (v2mefemjrn) **المصدر**: أنواع الديمقراطية – الإصدار 10.0 (أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠)

**التعبئة النسوية: الاتجاهات العالمية والاختلافات الإقليمية منذ عام 1975**

ننتقل الآن إلى دراسة السياق الأوسع للتعبئة السياسية النسائية غير الرسمية والتي تهدف على نحو خاص إلى المساواة بين الجنسين، وتحديدًا مدى مشاركة المرأة في الحركات النسوية. على غرار المجتمع المدني، تُعد الحركة النسوية ظاهرة غير متبلّرة ومعقدة، ولكن يمكننا الحصول على بعض المعلومات عن الاتجاهات العالمية من خلال متابعة مؤشر التعبئة النسوية (FMI)، وهو مقياس يشمل مجموعة واسعة من أنشطة المجتمع المدني، بما فيها المنظمات والاحتجاجات والنشاط الحركي الرقمي والندوات والفعاليات الثقافية والمنظمات الدينية وغيرها. تعكس الدرجات الأعلى الحركات التي لها صوت أقوى وتتمتع باستقلالية أكبر في المجتمع المدني أو في النقاش العام (فوريستر وآخرون 2020). وكما نرى من خلال هذه النتائج، فإن قوة الحركات تعكس القدرة على جذب الانتباه في وسائل الإعلام، من المسؤولين العموميين والسلطات الأخرى، وإبداء الدعم في استطلاعات الرأي العام (عند إتاحتها). وتجذب الحركات النسوية القوية *للغاية* انتباهاً *قوياً*، وتلفت الأنظار *بقوة* في الصحافة أو تتمتع بمستويات *عالية* من الدعم من الرأي العام. قد تبرز هذه الحركات القوية على المستوى الدولي وتجذب انتباه الناشِطين والمناصرين خارج حدودهم، أو تكون بمثابة نماذج طموحة لحركات أخرى في منطقتها. وعادةً ما تتمتع بإمكانية الوصول على نحو منتظم ومتكرر إلى الشخصيات القوية أو قادرة على تحقيق مآثر مبهرة ومستدامة من التعبئة (فوريستر وآخرون 2020). وكما بيّنا أعلاه، نركّز على هذا الشكل من مشاركة المرأة لأنه شكل من أشكال نشاط المجتمع المدني الأكثر ارتباطًا بالتقدم في المساواة بين الجنسين ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تُظهر هذه البيانات أن التعبئة النسوية على الصعيد العالمي، وفقاً لتعريفها الموسّع، قد ظهرت أو عادت للظهور في جميع المناطق منذ عام 1975، ونمت قوّتها على مدى العقود الأربعة التالية. فحتى العقدين الماضيين، كانت *الحركات النسوية* أقل انتشاراً من الحركات *النسائية*. على سبيل المثال، في عام 1975، كان لدى 73٪ من البلدان حركات نسائية، بينما وُجدت حركات *نسوية* في 40٪ فقط من البلدان، وحركات نسوية *مستقلة* في 37٪ من البلدان وحسب. حتى أن عددًا أقل من البلدان (17 دولة، 13٪) كان لديها حركات نسوية قوية، وفقط 11 دولة - حوالي 9٪ - لديها حركات قوية جدًا.

ظهرت الحركة النسوية بقوةٍ أشدّ على المسرح العالمي في أثناء أول عقد تكرّسه الأمم المتحدة للعمل من أجل المرأة، عقد الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985)، وما بعده (الشكل 2). زادت التعبئة في الحركات النسوية حول العالم بمقدار النصف في العقد الأول للمرأة ثم بمقدار النصف مجدداً في العقد التالي (85-95). بحلول عام 2015، كان لكل بلد حركة نسائية نشطة، وكان لكل بلد تقريبًا حركة نسوية، وكان الاستثناء الوحيد هو كوبا. بحلول عام 2015، كانت الغالبية العظمى من الحركات النسوية مستقلة (96٪) وقوية. وكانت هذه الحركات قوية جدًا في ربع البلدان (31 بلدًا) (فوريستر وآخرون 2020).

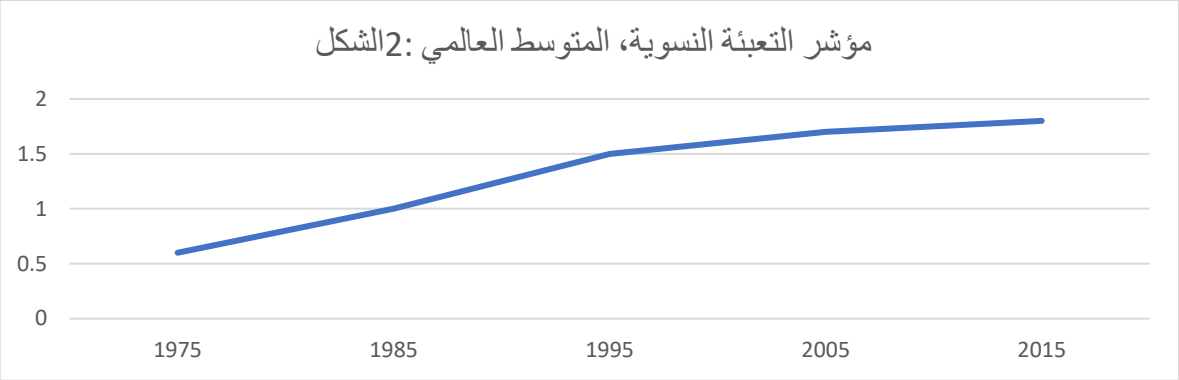


*ملاحظة: يشمل مؤشر التعبئة النسوية (FMI) أنشطة الحركة بما في ذلك المنظمات والاحتجاجات والنشاط الحركي الرقمي والندوات والفعاليّات الثقافية وغيرها. تعكس الدرجات الأعلى الحركات التي لها صوت أقوى وتتمتع باستقلالية أكبر في المجتمع المدني أو في النقاش العام. المصدر: فوريستر وآخرون 2020*

**الشكل 3: نظرة عامة عالمية على التعبئة النسوية، 1975 و2015**

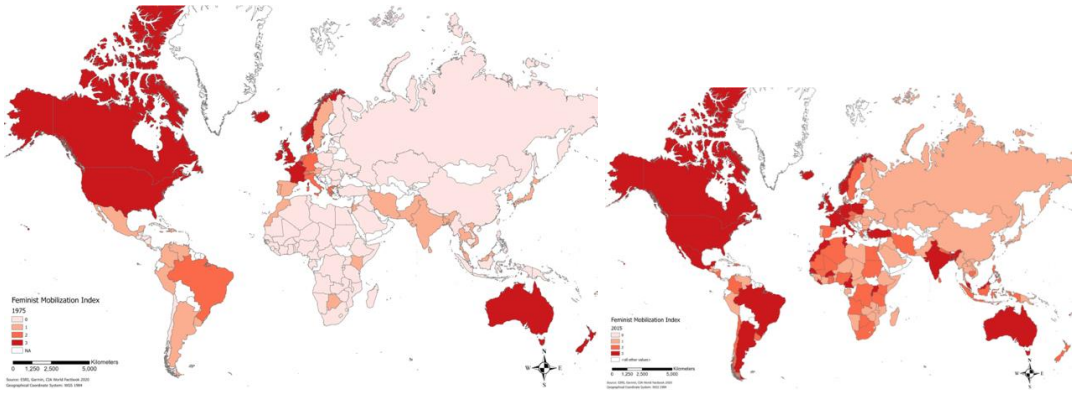

*ملاحظة: يشمل مؤشر التعبئة النسوية (FMI) أنشطة الحركة بما في ذلك المنظمات والاحتجاجات والنشاط الحركي الرقمي والندوات والفعاليّات الثقافية وغيرها. تعكس الدرجات الأعلى الحركات التي لها صوت أقوى وتتمتع باستقلالية أكبر في المجتمع المدني أو في النقاش العام. المصدر: فوريستر وآخرون 2020.*

مع أنّ الصورة الكبيرة للأنماط العالمية للتعبئة النسوية من عام 1975 إلى عام 2015 هي صورة نمو وتقارب، فإن تقسيم الصورة حسب المنطقة (الشكل 4) يكشف أن المناطق المختلفة قد اتخذت مسارات مختلفة نحو زيادة التعبئة. تشمل أسباب الاختلاف عبر الإقليمي فترات مختلفة من التحول الديمقراطي، وتأثير مؤتمرات الأمم المتحدة على المناطق التي تُعقد فيها، ودرجة تنظيم النسوية داخل المؤسسات السياسية الرسمية (مثل الأحزاب السياسية واللجان النسائية) مقابل درجة قدرتها على العمل على نحو مستقل.

ومن المثير للاهتمام أن عام 1995، العام الذي عُقد فيه المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين، يمثل نقطة التقاء واضحة عبر المناطق. بعد عام 1995، شهدت بعض المناطق (أوروبا الغربية وشرق ووسط أوروبا وجنوب شرق آسيا) زيادة بطيئة ولكن مطردة في التعبئة النسوية بينما تنفرد شرق آسيا بانخفاض ملحوظ بعد عام 2005. وانخفض مستوى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية بعد عام 2005 (الشكل 4).

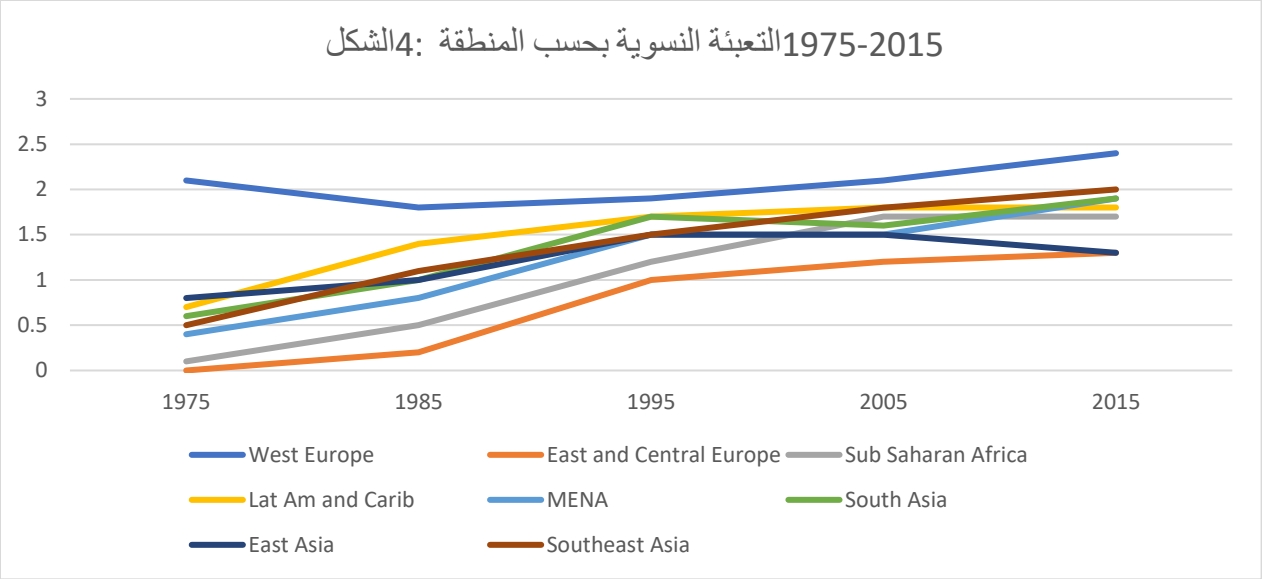


*ملاحظة: يشمل مؤشر التعبئة النسوية (FMI) أنشطة الحركة بما في ذلك المنظمات والاحتجاجات والنشاط الحركي الرقمي والندوات والفعاليّات الثقافية وغيرها. تعكس الدرجات الأعلى الحركات التي لها صوت أقوى وتتمتع باستقلالية أكبر في المجتمع المدني أو في النقاش العام. المصدر: فوربيستر وآخرون 2020*

ما الذي يحدث في هذه المناطق المختلفة؟ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، كانت موجات التعبئة النسائية والنسوية سابقة على فترة الدراسة وبحلول عام 1975 كانت إما قد بدأت مسارها أو واجهت القمع الناجم عن تزايد سيطرة الدولة (آدامز 2006؛ بيرغمان 1999؛ تريب 2006). تأسس الاتحاد النسوي المصري على سبيل المثال في عام 1923 على يدي الناشطة النسويّة البارزة هدى شعراوي. وفي بعض البلدان (الجزائر ومصر)، قُمعت هذه الحركات أو حُلَّت بحلول عام 1975 (العلي 2000؛ بدران 1996؛ حاتم 1992، 1993). وفي بلدان أخرى، كان دور التنظيم النسوي أقل وضوحاً في عام 1975 لأنه بلغ ذروته في وقت سابق، كما هي الحال مع *المنظمة 9* في فنلندا والتي انتهت حوالي عام 1970.

وفي أوروبا الغربية، يعكس الانحدار من عام 1975 إلى عام 1985 الطرق التي أصبحت بها المنظمات والناشطات النسويات أقل انخراطًا وبروزًا (مثل ألمانيا وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا وفرنسا). وفي بعض هذه البلدان (مثل فرنسا)، استوعبت الخلافَ العام أقسامٌ داخل الأحزاب السياسية أو الوكالات الحكومية، بالانتقال من المجتمع المدني إلى دهاليز الدولة، مع مزايا من حيث القرب من صنع السياسات ولكن ليس دون عيوب تتمثل في توجيه النسوية كل طاقتها للخلافات الأيديولوجية والسياسات الداخلية وطاقة أقل للمشاركة العامة. في آيسلندا، انهارت الحركة النسوية Redstocking بسبب الخلافات الأيديولوجية وحُلَّت رسميًا في عام 1982 (ستيراكارسدوتر 1986: 145)، بينما انخرط حزب النساء (KF) في النزاعات الداخلية بين عدة فصائل، وهو صراع لم يتعافى منه حتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وفي بلدان أخرى، مثل ألمانيا، ظلت المنظمات النسوية ضعيفة ومشتتة على الرغم من بقائها مستقلة. وصف بعض المراقبين تسعينيات القرن الماضي بأنها حقبة "ما بعد النسوية" في أوروبا حيث هدأت أنشطة الحركة (بيرغمان 1999). ومع ذلك، فإن رد الفعل المناهض للنسوية في أوائل التسعينيات أدى إلى تعبئة متجددة (بيرغمان 1999). كما ساهم تطوير شبكات نسوية إقليمية أقوى في أوروبا بعد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمرأة في بيجين عام 1995 في عودة ظهور الحركات النسوية على المستوى الإقليمي.

وكما يوضح الشكل 4، فقد ظهرت الحركات النسوية في وقت لاحق وظلّت أضعف حالاً في أوروبا الشرقية عنها في المناطق الأخرى، وزادت فقط بين عامي 1985 و1995. وأدّى إرساء الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة، بدءًا من ذوبان جليد الحرب الباردة والانهيار الرمزي لجدار برلين بعد عام 1989، إلى تسهيل عملية التنظيم النسوي المستقل، والذي ظهر في جميع بلدان المنطقة بحلول عام 2005. ومع ذلك، فإن إرث "النسوية" المفروضة رسميًا في الحقبة الشيوعية خلق تحديات للنسويات ما بعد الشيوعية، ولم تحقق سوى حركات قليلة القوة التي حققتها الحركات في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا بهذه السرعة. بالإضافة إلى ذلك، بحلول عام 2015، انعكست الاتجاهات نحو الانفتاح السياسي، مع تزايد العداء للناشطات النسويات من القادة السياسيين (على سبيل المثال في روسيا وهنغاريا). وكانت الاتجاهات نحو الاستبداد في أوروبا الوسطى والشرقية قد قوبلت بمناهضةٍ من الحركات النسوية والحركات الوطنية النسائية من أجل الديمقراطية.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ترافق التحرّر المتزايد لكثير من هذه المجتمعات بعد عام 1975 مع زيادة ملحوظة في النشاط النسوي. وأدى الابتعاد عن دول الحزب الواحد إلى فتح فرص سياسية سمحت للتنظيم النسائي بالازدهار، وخاصة الفرع النسوي المستقل منه (آدامز 2006؛ تريب 2006). وفي الواقع، بين عامي 1975 و1985 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد زيادةً هي من بين أكبر الزيادات في التعبئة النسوية التي نراها في أي منطقة في العالم (تعزيز بنسبة تزيد عن 500٪) (فوريستر وآخرون 2020). وقد تعزز انفجار النشاط النسوي بفعل الاستعدادات الوطنية والإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمرأة لعام 1985 في نيروبي (آدامز 2006).

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان عقد 1975-1985 أكبر عقد نمو في النشاط الحركي النسوي، والذي استقر بعد عام 1995، وظل كما هو تقريبًا حتى عام 2015. يُحتمل أن يكون المؤتمر العالمي الأول للمرأة في مكسيكو سيتي عام 1975 قد أشعل الانفجار الإقليمي للنشاط النسوي على مدى العقد الممتد بين 1975-1985. يُحتمل أن يكون التنظيم الإقليمي وعبر الوطني ممثلاً من قبل منظمة *إكوينتروس* النسائية دوراً في هذا أيضاً. كما أتاحت موجة إرساء الديمقراطية التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين مزيدًا من الحراك النسوي، على الرغم من أنّ تزايد إرساء الديمقراطية بعد عام 1985 لم يكن مرتبطًا بزيادة كبيرة مماثلة (بوث وهيراز-غوميز 2015).

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن تُعزى قوة الحركة النسوية المتزايدة إلى الانفتاح السياسي جنبًا إلى جنب مع تأثير الشبكات الإقليمية. في عام 1975، ضمَن القمع ألاّ يسود التنظيم *النسوي* في المنطقة، على الرغم من أن الحركات النسائية كانت شائعة: كان لدى ثمانية بلدان حركات نسائية (الجزائر ومصر وإسرائيل وإيران والعراق والأردن والمغرب وتركيا)، ولكن نصف هذه الحركات فقط كانت حركات نسوية. وبينما كانت هذه الحركات النسوية مستقلة في الغالب، إلا أنها لم تكن قوية. زادت قوة هذه الحركات من عام 1985 إلى عام 1995، معززة بنمو الشبكات النسوية الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية خلال هذه الفترة (مقدم 2009). على سبيل المثال، تأسست شبكة "نساء يعشن في ظل قوانين المسلمين" في منتصف الثمانينيات (مقدم 2009). وشهد العقد الذي عاصر ظهور الربيع العربي (2005-2015) ارتفاعًا طفيفًا في التعبئة النسوية ( فوريستر وآخرون 2020). كانت الحركات النسوية المستقلة بحلول عام 2015 حاضرة في جميع أنحاء المنطقة، وشكلت حضورًا مهمًا في الجزائر وإيران وإسرائيل والمغرب وتركيا (مقدم وغيتانتشي 2010؛ هتون وويلدون 2018).

لماذا ظهرت هذه الاختلافات بين جنوب وشرق آسيا؟ نظّم النساء أنفسهن منذ فترة طويلة وشاركنَ في أشكال مختلفة من النشاط الحركي في جميع أنحاء آسيا (جاياواردينا 1986)، وبحلول عام 1975، كانت النسويات نشِطات في جميع أنحاء المنطقة. كانت التعبئة النسوية أقوى في هذه الفترة المبكرة في جنوب آسيا وأضعف في شرق آسيا. وقد تضخّمت هذه الاختلافات الأولى على مدى العقود الأربعة التالية حيث انتقلت منطقة جنوب آسيا (على نحو متقطع، ومع انتكاسات) نحو مزيد من التحرير والانفتاح. وعلى الرغم من القيود المتعلقة بجائحة «كوفيد-19» وغيرها من القيود الجديدة على النشاط الحركي في الهند ودول جنوب آسيا الأخرى، تستمر الاحتجاجات النسوية وغيرها، ولا تزال هذه الاختلافات قائمة. يصعب على المنظمات النسوية في الصين أن تصبح مسجلة رسميًا، وهو مطلب لمنظمات المجتمع المدني، وبعض أنشطة الحركة الأساسية محظورة (هيومان رايتس ووتش 2014، دون رقم صفحة). على سبيل المثال، ما كان إلا لاحتجاجٍ دولي فقط أن يجبر الحكومة على إطلاق سراح ناشطات نسويات تعرّضن للسجن لجهودهن في نشر التوعية حول التحرش الجنسي في وسائل النقل العام (ويي 2015). والعامل الآخر هو أن انتشار المنظمات النسائية (على عكس المنظمات النسوية) يمكن له، على عكس ما هو متوقع، أن يزاحم المنظمات النسوية في الساحة السياسية، ويستحوذ على طاقة النساء واهتمامهن كما توضح معدلات التعبئة النسوية المنخفضة في اليابان: على الرغم من ازدهار المنظمات النسائية في اليابان، نادرًا ما تناولت هذه المنظمات القضايا النسوية وتفتقر إلى الوعي الجنساني، مما طغى على الحركة النسائية الأضعف والأقل تأثيرًا (جيلب 2003؛ لوبلان 1999). ومع ذلك، كانت النسويات أكثر تأثيرًا ونشاطًا في تايوان وكوريا الجنوبية، حيث نمت الحركات هناك بقوة بحلول عام 1995.

يُبيّن ذلك أنّ هذه الاختلافات الإقليمية مدفوعة بالاتجاهات نحو حقوق سياسية ومدنية أقوى، وفرص وموارد للتنظيم الإقليمي وعبر الوطني (خاصة المرتبطة بمؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة)، ومدى التنظيم المستقل، والعلاقة بين الحركات والسلطات القائمة، مثل الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية، وتأثير رد الفعل العنيف أو المقاومة في كل من العمليات السياسية الرسمية والمجتمع المدني.

مكّنتْ أنماط الانفتاح السياسي، التي تؤدي إلى حماية أقوى للحقوق السياسية مثل الحق في التجمع والتعبير عن الذات، النساءَ من تشكيل حركات نسوية تنتقد الوضع الراهن، وقد حدث ذلك في فترات مختلفة في مناطق مختلفة لأن الانفتاح السياسي كان يحدث في أوقات مختلفة. وتمكّن هذه الحقوق السياسية التنظيمَ النسوي ولكنها لا تضمنه: في أمريكا اللاتينية، أدّى إرساء الديمقراطية أحيانًا إلى تمكين السلطات الدينية والمحافظة التقليدية، مما أدى إلى تراجعات في التقدم السياسي نحو المساواة بين الجنسين في ظل أنظمة أقل ديمقراطية (هتون 2004).

وكما لوحظ، فقد غذّت مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة طفرة في الحركات النسوية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، لكن هذا التأثير كان أقل وضوحًا في أوروبا بعد مؤتمر كوبنهاغن عام 1980 أو في شرق آسيا بعد مؤتمر بيجين عام 1995. لماذا؟ فحيثما مالت الحركة النسوية الإقليمية إلى أن تكون أكثر توجهاً نحو الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الراسخة (كما هي الحال في أوروبا الغربية في وقت قريب من مؤتمر كوبنهاغن عام 1980) أو حيثما كانت سيطرة الدولة على المنظمات النسوية محكمة (كما في الصين، محل عقد

المؤتمر العالمي حول المرأة لعام 1995)، كانت التأثيرات الإقليمية لمؤتمرات الأمم المتحدة أخف تأثيراً، على الرغم من أنها لا تزال توفر فرصة للتواصل وتقوية الروابط والاستراتيجيات المنظمة للنساء في مناطق أخرى. ومن المحتمل أن عدم وجود مثل هذا المؤتمر في العقود التي تلت عام 1995 قد ساهم في نقص الموارد والفرص للتنظيم النسوي. وعموماً، تحفّز الشبكات النسوية العابرة للحدود - وخاصة الشبكات الإقليمية - التنظيم النسوي.

منذ عام 2015، شهدنا ظهور معارضة للتنظيم النسوي في المجتمع المدني وصعود الأحزاب السياسية ذات الأجندات التي تعارض توسيع دور المرأة في الحياة العامة في بلدان متعددة من البرازيل إلى بيلاروس. وبينما يمثل ذلك تحديًا للنسويات المعاصرات، فمن الممكن أيضًا أن يحفز نهضة التنظيم النسوي، كما هي الحال في أوروبا في منتصف التسعينيات أو في الولايات المتحدة اليوم. ولكن لا شك في أن هذه التطورات على المدى القصير، قد جعلت توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة أكثر صعوبة. وسوف نعود إلى هذا الموضوع أدناه.

تبدو أنماط التوسع العالمي والاستقرار على مدى العقود الأربعة الماضية متشابهة على نحو ملحوظ بغضّ النظر عن مقياس النشاط النسوي أو القوة المستخدمة (الشكل 5). على سبيل المثال، أحد مقاييس التنظيم عبر الوطني، وهو عدد المنظمات النسائية الدولية غير الحكومية (WINGOS)، قد تزايد منذ عام 1975 ولكنه تباطأ بعد عام 2005. وإذا نظرنا إلى العقد الماضي فحسب، نجد أنّ عدد المنظمات النسائية الدولية غير الحكومية قد زاد على نحو طفيف (5٪)، وانخفضت بعض المقاييس على نحو طفيف أيضاً. كما أن عدد المنظمات النسائية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة آخذ في الانخفاض على نحو ملحوظ. ويعكس هذا على الأرجح عدم وجود مؤتمر عالمي كبير للمرأة من شأنه أن يوفر الموارد والفرص لمثل هذه المنظمات. ولا تزال كثير من البلدان تفتقر إلى المنظمات ذات التوجه الدولي أو أن عددها قليل جدًا، وشهدت بعض البلدان تراجعًا في عدد هذه المنظمات (فرنسا وإيطاليا). يشير ذلك إلى أن الحركة النسائية عبر الوطنية، التي تعزز الحملات المحلية من أجل المساواة بين الجنسين (سويس وفالون 2017)، آخذة في الانحدار، لا سيما في شكلها الموجه بين الحكومات (كيلي- طومبسون وآخرون 2020). يوضح الشكل 5 أيضًا أن مستوى دعم الحركة النسائية يتخلف عمومًا عن قوتها التنظيمية، كما يتضح من الدعم المتزايد المنعكس في رابطة مسح القيم العالمية (WVS) حتى أواخر عام 2020.

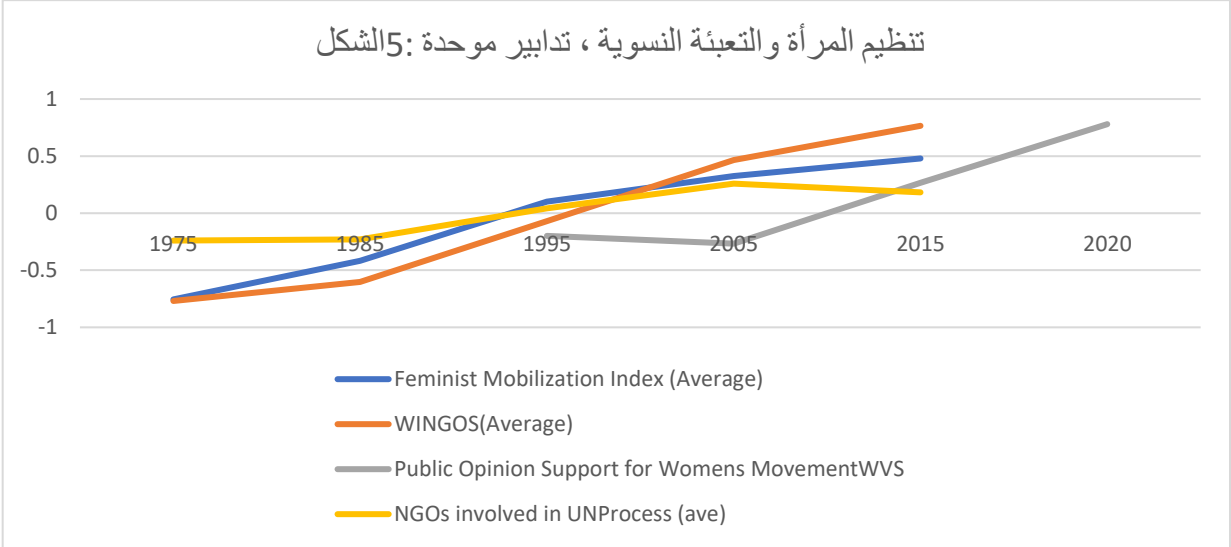


تشير هذه البيانات إلى أن استمرار الاتجاهات المستقبلية نحو زيادة الحركة النسوية ليس حتميًا بأي حال من الأحوال. والافتراض بأن التعبئة النسوية سوف تزيد يصعب تبريره، خاصة عندما تكون أسباب التراجع واضحة ولم تتغير. وفقًا لمؤسسة فريدوم هاوس، كان عام 2019 هو العام الرابع عشر من التراجع المستمر للحرية في العالم (فريدوم هاوس 2020)، وسيقودنا تحليلنا إلى توقع انخفاض مصاحب في التعبئة النسوية في خلال هذه الفترة. وفعلاً، منذ عام 2015، تشير البيانات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني، كما لوحظ، إلى زيادات طفيفة جدًا في عدد الصحفيات، وتراجع مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني، وانخفاض في حرية المرأة في التعبير حول العالم. وفي حين أن التحليل المنهجي لجميع أشكال النشاط النسوي الممثلة في مؤشر الحشد النسوي غير متاح خلال السنوات الخمس الماضية، فإن البيانات المتوفرة لدينا حول المنظمات النسائية وقدرة النسويات على جذب انتباه وسائل الإعلام تشير إلى أن الاتجاهات المفصلة من 1995-2015، مع استقرار أو تراجع الحركات النسوية، متواصلة في معظم المناطق. على سبيل المثال، ظل عدد الإشارات إلى "النسوية" في وسائل الإعلام ثابتًا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في خلال هذه الفترة، وزاد قليلاً في أوروبا، وانخفض قليلاً في الولايات المتحدة. في حين أن الدعم المقدَّم للمنظمات النسائية كما تم التعبير عنه في استطلاعات الرأي العام لا يزال قوياً، وكما ذكرنا، فإن مقياس قوة الحركة هذا يميل إلى إبطاء القوة في النشاط الجمعي، مما يعكس تأثير التنظيم النسوي في الفترات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات التمويل المنخفضة والمتراجعة للمنظمات النسائية، وخاصة التمويل الأساسي، موثقة جيدًا، على سبيل المثال، التمويل المباشر للمنظمات

النسائية التي تمثل أقل من 1٪ من تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية (حسيني 2020؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2020).

ويبقى تأثير الأشكال الجديدة من التنظيم على امتداد الفترة أقل وضوحًا. قد يكون عدد المنظمات النسائية عبر الوطنية قد زاد على نحو طفيف جدًا أو انخفض، وهذا يتوقف على الإجراءات المتخذة (حولية المنظمات الدولية). ويُعدّ النشاط الحركي الرقمي هو المجال الواحد ذو النمو المتميز والهامّ للنسويات على مدار السنوات الخمس الماضية. ننتقل الآن إلى تقييم هذه الأشكال الجديدة من النشاط الحركي وأهميتها بالنسبة إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة أدناه.

**أشكال جديدة من النسوية والتنظيم النسائي: النسوية الرقمية**

تمثل حركة metoo# أحد الأمثلة الأقوى لتأثير النسوية الرقمية في الحياة العامة المعاصرة. فالوَسم MeToo#، الذي صاغته في البداية تارانا بيرك في عام 2006، كان قد انطلق في عام 2017 بعد تغريدةٍ وضعتها الممثلة أليسا ميلانو، وناشدت فيها النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي أنْ يستخدمن الوَسم (metoo#) لتسليط الضوء على تَجاربهن في التحرش الجنسي والعنف (فرنسا 2017 ؛ سيني 2017). بعد يوم من إطلاق ميلانو لندائها، بلغ استخدام الوسم نصف مليون مرة، وأفاد موقع فيسبوك أن أقل من نصف الأمريكيين (42٪) الذين يستخدمون هذه المنصة قد استخدموا الوسم. بالإضافة إلى ذلك، انتشر الوسم أيضاً إلى حوالي 85 بلدًا آخر.

وقد أسفرت هذه الحركة، الرامية لجعل التحرش الجنسي أكثر وضوحًا، إلى نزول عقوبات جزائية بالرجال المتنفّذين في السينما والتلفزيون والراديو والمسرح. وصلت حملة metoo# هذه أيضًا إلى صناعة التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية والعديد من القطاعات الأخرى.[5] وبالفعل، مع توسيع حملة metoo# اهتمامها نحو حملة المناصب السياسية، اتُهم الرجال الذين يشغلون مناصب منتخبة في الكونغرس الأمريكي - من الحزبين - بارتكاب انتهاكات من الاعتداء الجنسي إلى التحرش باللمس. وعلى الرغم من أن مجال السياسة قد يكون أكثر حصانة للحملات العامة من غيره، إلا أنه لا بد من ملاحظة أن العضو الأطول خدمة في مجلس النواب الأمريكي، والمعروف باسم "عميد مجلس النواب"، قد استقال من منصبه في اللجنة والكونغرس ( فيياك وويغل 2017؛ رودان 2017). أُجريتْ مراجعة لكيفية تعامل مجلس النواب مع الشكاوى المتعلقة بالتحرش في مكان العمل، وقدّمتْ مجموعة من أعضاء البرلمان من الحزبين قانونًا لتحسين عملية تقديم الشكاوى يسمى *قانون الكونغرس المَعني بـ Me Too*. وقد كُلّفَ الأعضاء بالخضوع لتدريب جديد بموجب قرار جديد (رودان 2017). لا تقتصر الحركة على الولايات المتحدة وحدها، إذ انتشرت مزاعم التحرش الجنسي حول ستة وثلاثين عضوًا في حزب المحافظين الحاكم في البرلمان البريطاني، ووردت تقارير عن "لحظات Me Too" في البرلمان الأوروبي.[6] يزعم بعض المراقبين أن عصر القبول الصامت للاستغلال الجنسي للمرأة قد ولّى، ولم يعد الرجال في مناصب السلطة قادرين على ادعاء الحصانة من التحرش الجنسي (على سبيل المثال، بارنز، 2017؛ كلاين 2017).

استخدمت الحركات في بلدان ومناطق أخرى وسائل التواصل الاجتماعي على نحو مشابه لتسليط الضوء على التحرش الجنسي. وكانت حملة سابقة في أمريكا اللاتينية، NiUnaMenos# تهدف إلى تسليط الضوء على قتل النساء، قد بدأت في عام 2015 عندما تجمعت النسويات الأرجنتينية ونظّمن أنفسهن للتصدي للعنف الأبوي من خلال الاحتجاجات المختلفة في جميع أنحاء الأرجنتين ( بلانكو 2019). وعلى غرار ذلك، هدفت حملة lifeinleggings# إلى لفت الانتباه إلى مشكلة التحرش الجنسي في منطقة البحر الكاريبي في عام 2016، وظهر وسم MiPrimerAcoso# (أول تحرش لي)، الذي بدأ في المكسيك، لأول مرة في نفس العام (2016). وقد استُخدم وسم MiPrimerAcoso# في ذلك العام من قبل أكثر من 100000 امرأة لوصف أول مرّة تعرّضن فيها للتحرش الجنسي.

تقدم هذه الحملات ما هو أكثر من مجرد زيادة التوعية بالتحرش الجنسي والعنف، وعلى نفس الدرجة من الأهمية. فهي تخلّف تأثيرها أيضًا على جداول الأعمال والتشريعات السياسية الحزبية. وقد تُشكّل حادثة الاغتصاب الجماعي في دلهي في عام 2012 (قضية "نيربايا") حالة نموذجية، بيْد أنها مثالٌ على الحملات الرقمية التي تستند إلى احتجاج تقليدي. وبينما كانت بعض حملات مكافحة الاغتصاب في الهند قد سبقت حادثة الاغتصاب الجماعي الوحشي عام 2012، إلاّ أنّ حملات جديدة أخرى نشأت عنها. كانت الجولة الأولى من الحملات يقودها في الأغلب شباب من الطبقة الوسطى كرد فعل على القضايا البارزة للعنف ضد النساء مثل قتل جيسيكا لال[7]، أو حادثة *اغتصاب ماثورا* في عام 1974.[8] أصبحت هذه القضايا معروفة جيدًا، وقضايا مرجعية على نطاق واسع ولكنها كانت غير منظمة وشكّلتْ أساساً ردّ فعل احتجاجي لمرّة واحدة (روي 2016). وكانت احتجاجات أخرى في وقت سابق، حتى لو لم يُشر إليها على نطاق واسع اليوم (مثل أنشطة منتدى مناهضة الاغتصاب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات)، قد طوّرت أسسًا هامّة للاحتجاجات الأخيرة من خلال إدخال مفهوم العنف

[5]للاطلاع على استعراض عام لهذه الحقول المتعددة، انظر كريمر2017؛ وحول الأكاديميين، انظر براون 2017؛ ريمنيك 2016؛ ميرفيس 2017.
[6]حول الادعاءات البرلمانية البريطانية، انظر كاسل 2017؛ وحول أوروبا، انظر شروير 2017.
[7]قُتلتْ لال، عارضة الأزياء الهندية، بالرصاص عام 1999 داخل الحانة حيث كانت تعمل (هندوستان تايمز، 2020).
[8]تعرضت ماثورا، فتاة من قبائل *الأديفازي*، البالغة من العمر أربعة عشر عامًا، للاغتصاب من قبل اثنين من رجال الشرطة في أثناء احتجازها، مما أدى إلى استجابة عامة جماهيرية وتغييرات قانونية نقلت عبء الإثبات من المدّعي إلى المتهم (باسو، 2013).

ضد المرأة كفئة تشمل نطاقًا واسعًا من الظواهر، من الاغتصاب إلى *طقس ستي* إلى العنف الأسري، ورفع مستوى الوعي (كاتزنشتاين 1989). رداً على هذه الاحتجاجات وغيرها من الاحتجاجات المتعلقة بحالات أخرى (مثل احتجاجات شيلا ديفي) خضع قانون الاغتصاب للتعديل في عام 1983 لمعالجة الاغتصاب في أثناء الاحتجاز.

ومثل قضية ماثورا، كانت الاحتجاجات المناهضة للاغتصاب في دلهي عام 2012 على المستوى الوطني من حيث التأثير والحجم، مما أدى إلى مناقشات وطنية وردود من المنظمات والجهات السياسية الرسمية (بويل وراجاغوبالار، 2015). نزل آلاف الأشخاص إلى الشوارع في دلهي وفي مدن هندية أخرى وفي الخارج في أعقاب الاغتصاب الجماعي العنيف في عام 2012، مطالبين بقوانين أكثر صرامة لمكافحة الاغتصاب وبفضاء عام آمن للنساء (بي بي سي 2013؛ إيليس- بيترسون، 2019) وساعدت وسائل الإعلام الرقمية في تنظيم هذه الاحتجاجات والربط بين الناس وتوجيه معارضة الطبقة الوسطة (راو، 2013، سين، 2013) وساعد تويتر على وجه الخصوص في إبقاء قضية العنف ضد المرأة في صدارة الاهتمامات. بنى هذا التفاعل المستمر أساسًا متينًا للنشاط الحركي وشكلًا حيويًا من المشاركة السياسية يمكن الاتحاد حوله (بويل وراجاغوبالار، 2015). أظهر تحليل لأكثر من 15 مليون تغريدة بين 16 كانون الثاني/يناير 2013 و16 كانون الثاني/يناير 2014 مقترنًا بـ 15 مقابلة شبه منظمة مع ناشِطين وصحفيين نسويين هنود، أن الاتصال على وسائل التواصل الاجتماعي يربط بين الصحفيين ومجموعة واسعة من مجموعات الناشطات النسويات (بويل وراجاغوبالار، 2015). تحدت هذه الحملات الجديدة مطلب الحكومة والتوقعات الثقافية بأن تكون المرأة مسؤولة عن حماية نفسها من خلال الحد من وصولها إلى الأماكن العامة. وبذلك قامت بتسييس السلامة العامة للمرأة من خلال الضغط على الحكومة لتوفير حماية أفضل للمرأة. وهكذا أصبحت الحملات مفيدة في إثارة استجابة حكومية أكثر فاعليّة للعنف الجنسي، على الأقل في الأماكن العامة. ومن خلال جلْبه خطاب الحرية إلى المجال العام، أثار هذا الاحتجاج ردَّ فعل على حادثة 2012، حتى لو كان يعتمد على شبكات ومعاني موجودة مسبقًا - وأجبر الحكومة على الرد على الاعتداء الجنسي بطريقة أكثر فاعليّة (وإن كانت محدودة) (إدموندز وغوبته). وسّعت التعديلات التي أوصت بها لجنة فيرما على وجه التحديد التعريف القانوني للاغتصاب، وأدخلت عقوبات أشد على المغتصبين وجرّمت التلصص والمطاردة (كوريان، 2018)

لم يقتصر النشاط الحركي الرقمي للمرأة على وسائل التواصل الاجتماعي على الحملات المتعلقة بالعنف الجنسي أو التحرش. تأسست حملة «اكسري القفص» (Pinjra Tod) على أيدي طالبات جامعيات في الجامعة الإسلامية في نيودلهي (صفحة Pinjra Tod على فيسبوك). وسميت الحملة بهذا الاسم بعد رفض الطالبات الالتزام بممارسات الكلية التمييزية ضد المرأة، ولا سيما رفض السماح لهن بالبقاء في الخارج بعد الساعة الثامنة مساءً. ضغط الناشطون على لجنة دلهي للمرأة لتحدي الممارسات التمييزية ضد النساء في جميع جامعات دلهي الثلاثة والعشرين المسجلة من خلال مجموعة متنوعة من الفعاليّات بما في ذلك الكتابة على الجدران والمسيرات، إلى جانب تويتر أيضاً. وحققت الحملة نجاحًا كبيرًا في جعل السلطة الحكومية تعترف بوجود التحيز الجنسي ومحاسبة الجامعات. كما قامت بصياغة مبادئ توجيهية وتوصيات حول كيفية معالجة العنف الجنسي على نحو أفضل في حرم الجامعات ( روي، 2016).

في هذه الحالة، كما في الإصلاح السابق في الثمانينيات، قدّم المحامون والقضاة النسويون خبرتهم في صياغة مقترحات فعّالة للتغييرات القانونية على نحو أفضل لتعزيز حقوق المرأة. ويتضح ذلك أيضًا في إصلاح قانون الاغتصاب في كندا (ويلدون 2011) وأوغندا وغيرها من حالات التغيير القانوني. يشير مسار التأثير هذا إلى الدور الهامّ الذي يمكن للحركات أن تلعبه في تقديم الخبرة والمعلومات الإضافية التي تُمكّن من تحسين السياسات والقوانين.

وكما يوحي هذا، فعلى الرغم من أن هذه الحملات تبدأ في بلد واحد، فإن الوسائط الرقمية تسمح لها اليوم بالانتشار على المستوى الوطني والدولي حتى بسرعة كبيرة. ومن الأمثلة العالمية على ذلك المسيرة النسائية، وهي رد فعل عالمي على انتخابات الولايات المتحدة لعام 2016، والتي جرى تنظيمها رقميًا أساساً، وشملت ما بين 194 و603 مسيرات في عام 2017 عبر أكثر من 80 بلدًا. وبالمثل، فإن الإضراب النسائي لعام 2017، والذي ألهم النساء في جميع أنحاء العالم للتوقف عن العمل المدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر ليوم واحد، نشأ من تنظيم نسويات بولنديات وأرجنتينيات (باروديموخيريس 2020). تواصلت المُنظِّمات البولنديات عبر الحدود، بعد إضرابهن الثاني في 24 تشرين الأول/ أكتوبر، مع مؤيدي إضرابهن مما أسفر عن تطوير مجموعة منظمة دولية من بولندا وكوريا الجنوبية وروسيا والأرجنتين وأيرلندا وإيطاليا وإسرائيل، وضعت الأساس لتكوين إضراب عالمي (بلانكو 2019؛ كيلي- طومبسون وآخرون 2020). وتنامى عدد المنظمين ليشمل ناشِطين من دول أخرى مع التخطيط للإضراب (باروديموخيريس 2020). وفي النهاية، شارك 35 بلدًا في إضراب اليوم العالمي للمرأة لعام 2017، وتم الجمع بين التنظيم على الأرض ووسم #WomensStrike و #WhyIStrike للإعلان عن يوم هذا النشاط والترويج له.

كان موقع فيمينست تويتر (تويتر النسوي)، الذي مرّ على وجوده نحو عقدٍ من الزمن، مكانًا لمزيد من الحملات ذات التوجه المؤسسي، ولا يزال يقوم بالدور نفسه على نحو متزايد (الشكل 6). ارتفع عدد التغريدات المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من بضع مئات من التغريدات في عام 2010، إلى أكثر من 200000 بحلول عام 2014. وبالمثل، شهدت الوسوم المرتبطة بحملات اليوم العالمي للمرأة زيادة في عدد التغريدات بأكثر من سبعة أضعاف من 2014 إلى 2018، مع ما يقرب من 6 ملايين تغريدة في فترة أسبوعين في 2018.

الشكل 6: تواتر المشاركات عبر تويتر بالتغريدة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واليوم العالمي للمرأة

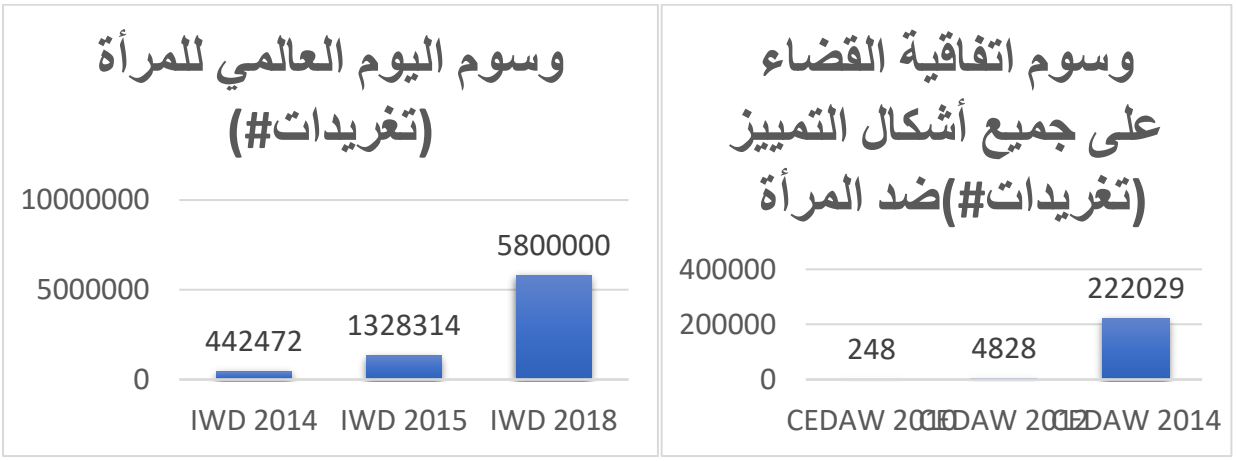


*المصدر: كيلي- طومبسون وآخرون 2020.*

وكما يوحي ذلك، فقد أصبح النشاط الحركي الرقمي جزءًا هامًّا من النشاط الحركي النسوي، وعلى نحو متزايد على مدار العقد الماضي. ارتبط النشاط الحركي الرقمي وأشكال العمل التقليدية في الماضي ارتباطًا وثيقًا: فبدلاً من إزاحة النشاط الحركي التقليدي، يضيف المتظاهرون والمنظمون المعاصرون استراتيجيات رقمية إلى "مجموعة أدواتهم" (نوريس 2002). ولكن النشاط الحركي الرقمي، والإنترنت بشكل عام، قد يكون أكثر من مجرد أداة - فقد يشكل ميدانًا أو مساحة جديدة، مع معايير وهويات مميزة، حيث يمكن للناشطين صياغة استراتيجيات وهويات مميزة، وحتى خلق معنى جديدًا (فريدمان 2016). مهما كانت العلاقة السابقة بين النشاط الحركي الرقمي والتقليدي، يبدو أن النشاط الحركي الرقمي ينطلق مع تراجع المنظمات النسائية.

باختصار إذن، فقد توسّعت مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، والتعبئة النسوية بشكل خاص، على الصعيد العالمي خلال القرن الماضي، مع التوسّع الكبير في التعبئة النسوية من عام 1975 فصاعدًا. ومع ذلك تشير الدلائل الناشئة في العقد الماضي إلى عدم وجود تقدم مستمر، وإلى تراجع في مشاركة المرأة في الحياة العامة من حيث المنظمات التقليدية، سواء المحلية أو عبر الوطنية. النشاط الحركي الرقمي، كما لوحظ، هو أحد مجالات النمو، ويدعو التأثير الكبير للعديد من الحملات الرقمية البحتة للتفاؤل في بعض الأوساط. ويشعر آخرون بالقلق من أن النشاط الحركي الرقمي يحل محل النشاط الحركي وجهاً لوجه، وأن النشاط الحركي الرقمي لا يعود بنفس الفوائد أو يحظى بنفس التأثير من حيث بناء المجتمع أو تغيير وتحويل المشاركين.

تُظهر البحوث حول الفترات السابقة أن النشاط الحركي الرقمي عبارة عن أداة، وقد وجدت أنه لا يحل محل النشاط الحركي التقليدي (نوريس 2002). تستخدم الحركات المعاصرة مجموعة واسعة من التكتيكات التي تتضمن دائمًا نشاطًا حركيًا رقميًا تقريبًا، وأحيانًا يكون لها تأثيرٌ كبير، كما يتضح من الحركات من metoo# إلى women's march#. إذا استمرّ تعزيز النشاط الحركي الرقمي من خلال نظيره وجهًا لوجه، كما تشير الأبحاث السابقة، فلن يُعوَّض تراجع المنظمات التقليدية بشكل كامل عن طريق النمو في النشاط الحركي الرقمي. ولكن لا داعي للقلق أيضًا من أن النشاط الحركي الرقمي قد يحل محل النشاط الحركي التقليدي؛ بل من الأرجح أن يخلق فرصًا وساحات جديدة للتواصل بين الناشِطين (وخصومهم). ولكن مع ذلك قد يضيع التآزر أو الديناميّة المحتملة التي يمكن أن تنتج عن التفاعل بين هذه الأشكال من النشاط الحركي مع تراجع المنظمات التقليدية. سوف يتعيّن على البحث المستقبلي تقييم ما إذا كانت هذه هي الحال حقاً.

**رابعاً- تأثير تزايُد النشاط الحركي على "الحياة العامة والسياسات"**

كما أوضحنا في القسم السابق، توسعت مشاركة المرأة في الحياة العامة على نحو ملحوظ بعد عام 1975. نتناول في هذا القسم تأثير وأهمية هذا النشاط الحركي على النهوض بالمساواة بين الجنسين، بحجة أن هناك مسارات متعددة التي تشكّل نتائج المساواة، وأن هناك تباينًا في ما بين هذه القضايا والمناطق والبيئات المؤسسية وأنماط العمل والأزمنة التي تتم فيها (هتون وويلدون 2018). كما سيُظهر هذا القسم، تستخدم الحركات النسائية مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات من إعادة صياغة الخطابات، إلى التواصل عبر مجالات المجتمع المدني، وإلى بناء التحالفات، وإلى الاحتجاجات العامة الرائعة وواسعة النطاق. تؤثر بعض هذه الاستراتيجيات على التغيير المعياري، في حين أن البعض الآخر يؤدي إلى زيادة إشراك المرأة وإبرازها في الحياة العامة. والأهم من ذلك، أن التحالفات التي أقيمت بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجهات السياسية الفاعلة في مؤسسات الدولة تُعدّ أساسية لإحداث تغيير في السياسات.

لا يسمح هذا الفضاء بمراجعة الأدبيات المكثفة حول العلاقات المعقدة بين الاحتجاج ووجود المرأة في الحكومة والمسؤولين النسويين والمعايير الدولية وما شابه ذلك. بدلاً من ذلك، وللإجابة عن سؤالٍ أضيق حول ما إذا كان وجود المرأة في الحياة العامة بشكل عام، ومشاركتها في المجتمع المدني المنظم على وجه التحديد، يؤثر على العمليات الرسمية للتغيير التشريعي أو صنع السياسات أو العمليات الانتخابية، فإننا نعتمد على الأدبيات الموجودة لإظهار ذلك. نشير على وجه التحديد إلى أربع طرق رئيسية تعمل بها أنشطة المجتمع المدني من قبل النسويات وحلفائهن على تعزيز المساواة بين الجنسين في مجموعة متنوعة من السياقات من خلال تشكيل السياقات الانتخابية وعمليات السياسات العامة. وهي كما يلي:

أ) تشجع مشاركة المرأة في مختلف مجالات المجتمع المدني مشاركتها في الحياة السياسية الرسمية، مثل المشاركة في الحملات السياسية والترشح للمناصب

ب) يضع النشاط الحركي النسوي قضايا جديدة على جداول الأعمال العامة والحكومية ويحث على تغيير السياسات

ج) يغيّر النشاط الحركي النسوي الأعرافَ والممارسات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغييرات في تنفيذ السياسات وتغييرات عملية في إنفاذ السياسات على مستوى الشارع والتي تعزز المساواة بين الجنسين

د) يبني التنظيم النسوي تحالفات في المجتمع المدني مع الفاعلين السياسيين الآخرين، ويجلب مزيدًا من الحلفاء إلى صفّه وأحيانًا يحول المؤسسات الأخرى من خلال النشاط الحركي داخل الهياكل الدينية أو العسكرية أو الشركات أو غيرها من الهياكل، مما يخفف من معارضة المساواة بين الجنسين التي قد تأتي بخلاف ذلك من هذه الجهات.

ونستعرض أدناه كل مجموعة من هذه العلاقات والتأثيرات على نحو أوضح.

**يشجّع النشاط الحركي في المجتمع المدني النساء على الترشّح للمناصب السياسية ويغيّر بيئة العمل في الأماكن العامة**

يمكن تصنيف العلاقة بين مشاركة المجتمع المدني والمشاركة السياسية بطريقتين. أولاً، تساعد مشاركة المرأة في شؤون المجتمع والحكومة المحلية على بناء المهارات والثقة في السياسات والقيادة التنافسية. ثانيًا، تُشجّع حملات الاحتجاج والحركات الاجتماعية، وهي أشكال أكثر وضوحًا للعمل الجماعي، النساءَ على البحث عن منصب رسمي للضغط لتحقيق مطالب المساواة بين الجنسين.

هناك كثير من الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تمنع النساء من المشاركة السياسية والتي تُشكّل حلقةً مفرغةً: يُنظر إلى الساحة السياسية على أنها ذكر، وتبقى المرأة خارجها، أو تُستبعد، ولا تشعر بأنها قادرة على القيادة. أظهرت الأبحاث مدى أهمية مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية التطوعية في كسر هذه الحلقة المفرغة (دومينغو وآخرون 2015). ومن خلال مثل هذا العمل اليومي غير المألوف، يمكن تحويل الأعراف الاجتماعية الراسخة. على سبيل المثال، في تنزانيا، شجّعت حملة مثيرة للاهتمام يديرها مركز المرأة للاتصال والتنمية (CEWOD) النساءَ على المشاركة في المدارس الدينية وغيرها من الجمعيات المجتمعية والدينية كوسيلة لكسر المعتقدات الراسخة بأن النساء لا يمكن أن يكنّ قائدات. ومع أنّ الهدف النهائي لمركز المرأة للاتصال والتنمية كان زيادة عدد النساء اللواتي يترشّحن لمناصب حكومية محلية، فقد استخدم طرق المجتمع المدني كأرضية تدريب حاسمة لزيادة ثقة المرأة بنفسها وكذلك لإثبات أن المرأة قادرة على القيادة السياسية أمام شخصيات السلطة المترددة من الذكور. ومع أنّ ذلك لا يضمن أن النساء اللواتي يدخلن السياسة عن طريق المجتمع المدني سوف يتعاملن بالضرورة مع القضية الجنسانية، فإن كسر ارتباط هذه القضية بالحياة العامة يوسّعُ المجال العام على المدى الطويل.

قد تلهم منظمات الاحتجاج والحركات الاجتماعية و/أو تدعم المرشحات للترشح للمناصب السياسية (كيلي- طومبسون 2020؛ سميث وآخرون. 2011). يمكن أن يكون الاحتجاج والمشاركة في الحركات الاجتماعية مكانًا تكتسب فيه النساء، وخاصة النساء من الفئات المهمشة، الخبرة السياسية والصلات اللازمة (كيلي- طومبسون 2020). ويمكن أن تفتح الاحتجاجات مساحة للنساء للترشح للمناصب السياسية بطريقتين، من خلال تمكين المشاركين من الجماعات المحرومة من المطالبة بالسلطة السياسية من خلال الترشح لمنصب، ومن خلال خلق سياق سياسي أكثر انفتاحًا على المرشحين من المجموعات المحرومة (مثل النساء) (كيلي- طومبسون 2020).

درست دراسة حديثة للمسيرة النسائية عبر أكثر من 300 مدينة في الولايات المتحدة تأثير هذه الاحتجاجات على الانتخابات المحلية (كيلي- طومبسون 2020). وجدت كيلي -طومبسون (2020) أن وجود مسيرة نسائية محلية كان ذا دلالة إحصائية ومرتبطًا بأعداد أكبر من النساء والنساء ذوات البشرة الملونة ممّن ترشحن لمجلس المدينة ورئيس البلدية في الانتخابات التي تلت الاحتجاجات مباشرة. سيطرت هذه النتيجة على مجموعة واسعة من العوامل التفسيرية والتفسيرات المتنافسة.

فما سبب ذلك؟ تتمتع الحركات الاجتماعية بهذا التأثير بسبب دورها في تكوين هويات سياسية جديدة وفي توفير فرص غير تقليدية يسهل الوصول إليها لاكتساب الخبرة السياسية، وهي ظاهرة قد تكون ذات أهمية خاصة للنساء ذوات البشرة الملونة والفئات المهمشة الأخرى. قد يجلب الاحتجاج نفسه النساء إلى الأماكن العامة التي سبق استبعادهن منها، مما يؤدي إلى تغيير معنى تلك الأماكن العامة ويشير إلى إمكانيات جديدة للمشاركة.

يمكن أن تكون المشاركة في الحركات الاجتماعية وسيلة للنساء اللاتي لا تتناسب خلفياتهن مع المسار التقليدي للمشاركة السياسية، ويمكنهن الظهور كمرشحات وحتى الفوز ضد شاغلات الوظائف الممولة تمويلاً جيدًا (كيلي- طومبسون 2020؛ فاندوس 2020). ولنأخذ على سبيل المثال حالة آسيا إلماس، المرشحة التركية للمناصب العامة، والحالة الأحدث التي تمثلها كوري بوش، المرشحة الديمقراطية لمنطقة الكونغرس الأولى في ميسوري في الولايات المتحدة، كمثالين فقط. استلهمت آسيا إلماس، وهي امرأة متحوّلة كردية، فكرة ترشحها لمنصب انتخابي من تجربتها في احتجاجات حديقة جيزي عام 2013. واستخدمت إلماس حملتها للترشح لمنصب انتخابي لمواصلة تحميل حلفائها داخل حزبها السياسي (حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)) المسؤولية عن التزاماتهم بحقوق مجتمع المتحولين جنسيًا (كيلي-طومبسون 2020، رودنيتزكي، 2014). وبالمثل، قررت كوري بوش الترشح في الانتخابات بعد أن أصبحت رائدة في حركة (حياة السود مهمة) في فيرغسون بولاية ميسوري، وبَنَتْ حملتها حول كونها مسؤولة أمام مجتمعها (فاندوس 2020). وتبدو كلاً من إلماس، وهي امرأة كردية متحولة جنسياً، وبوش، وهي امرأة سوداء من الطبقة العاملة، من الأشخاص الذين يُستبعد أن يكونوا مرشحين سياسيين. ومع ذلك تمكّنتْ كلتاهما من خلال المشاركة في الاحتجاج والتنظيم من طرح وجهات نظرهما كنساء أُقصينَ تاريخيًا عن جمهور أوسع. لذلك يمكن أن يكون الاحتجاج مسارًا هامًّا للنساء اللواتي يتعرضن لأشكال متعددة من الاضطهاد لبناء سلطتهن السياسية، والتواصل وتكوين الشبكات، والوصول إلى الموارد، وأن يصبحن مرشحات سياسيات.

يمكن للأنشطة الاحتجاجية إلى جانب تمكين المرشحين الأفراد، أن توسع المساحة العامة للنساء. جلبت المسيرة النسائية كثيرًا من النساء إلى الحياة العامة وسط سياقهن المحلي بطريقة واضحة للغاية. ونظرت نساء أخريات في المجتمع، حتى مَن لم يشاركنَ في المسيرات، إلى تلك النساء على أنهن نماذج رائدة يحتذى بها، ويفتحن الفضاء العام ويمهّدن الطريق لترشيحاتهن اللاحقة. وبالمثل، هناك أدلة على أنه بعد احتجاجات حديقة غيزي، أدى تقوية حركة المثليين إلى دفع بعض الأحزاب السياسية (حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري) للتنافس مع بعضها بعضًا للحصول على الدعم من المثليين وحلفائهم في الانتخابات البرلمانية لعام 2015 (كيلي- طومبسون 2020).

**يضع النشاط الحركي المجتمع المدني قضايا جديدة على جداول الأعمال العامة ويحثّ على تغيير السياسات**

من المسلّم به أنّ الحركات النسوية المستقلة ضرورية لتغيير السياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والعمل من خلال أشكال النشاط الحركي المحلي وعبر الوطنية (غويتز وهاشم، 2003؛ ويلدون 2002؛ ويلدون 2006أ،ب؛ هتون وويلدون 2018؛ ويلدون 2011؛ نازنين، هيكي وسيفاكي، 2019). وتعمل الحركات النسوية على تحويل النساء إلى دائرة انتخابية يجب أن يستجيب لها صانعو السياسات وهنّ عنصر أساسي في عمل السياسة العامة لا بما يتعلق بالعنف وحسب، بل بما يحيط أيضًا بالحقوق الإنجابية للمرأة والحقوق في مكان العمل وقانون وسياسات الأسرة (هتون وويلدون 2018؛ ويلدون وآخرون 2020). من المحتمل أيضًا أن تحدد الحركات النسوية شكل الإدماج المالي وحيازة الأراضي (ويلدون وآخرون 2020). جلبت الحركات النسوية خبرات جديدة إلى عملية صنع القرار بسبب اهتمامها باحتياجات المرأة ومصالحها.

تحثّ مثل هذه الحركات على تغيير السياسات من خلال وضع القضايا وإبقائها على جداول أعمال السياسة المحلية ومن خلال ضمان وجود امتثال وطني للاتفاقيات الموقعة على المستوى عبر الوطني (هتون وويلدون 2018). ويكمن الامتثال في نهاية المطاف في قوة المنظمات المحلية: النقابات العمالية والحركات الاجتماعية وحلفاؤها المحليين. وتتتبّع منظمات غير حكومية الضعفَ في إضفاء الطابع المحلي والفشلَ في الامتثال للمعايير الدولية عن طريق مراقبة عملية التنفيذ وتقييمها. وقد أتاحت اجتماعات لجنة وضع المرأة، بالإضافة إلى التقييمات الخمسية المنتظمة للتقدم المحرز في منهاج عمل بيجين، الأسباب للمنظمات النسائية المحلية لتقوية مخاوفها بشأن وتيرة التقدم. على سبيل المثال، كشفتْ تقارير الظل حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلافات بين الحكومات والمواطنين حول الطرق التي أُوليت بها الأولوية لحقوق المرأة في الميزانيات والتخطيط. وفي حالات أخرى، مثل حركة المرأة الريفية في جنوب أفريقيا، تُربط الحركات الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة في المنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق القانونية لضمان استمرار الحقوق التي تحققت في لحظات الفرص السياسية، مثل وضع الدستور، حتى المستقبل.

نناقش هنا مثالين يوضحان كيفية تحقيق هذه الآثار السياسية: العنف ضد المرأة في المكسيك والعاملات المنزليات في الهند.

*التحرش والعنف في المكسيك*

في المكسيك، دفعتْ الروابط التي شكّلتها النساء في كل من مساحات الاحتجاج الرقمية والمادية ما كان لفترة طويلة صراعًا شخصيًا خاصًا إلى المجال العام. وكافحت الحركات النسوية في المكسيك لعقود للفت الانتباه إلى قضية العنف ضد المرأة بجميع أبعادها، بما في ذلك في المجال العام، وفقًا لمناصري حقوق المرأة في مكسيكو سيتي، فإن معالجة العنف ضد المرأة تمثل الدعامة الأساسية لجميع النضالات من أجل المساواة بين الجنسين. تحتل المكسيك، نظرًا لثقافتها الذكورية المزمنة، المرتبة الثانية بعد البرازيل في الأعداد المطلقة لقتل النساء بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأمم المتحدة 2018). ويُقتل ما يقرب من سبع نساء في المكسيك كل يوم (الأمم المتحدة 2017)، وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يصل إلى 8 أو 9 من بين كل 10 نساء قد تعرضن للتحرش الجنسي (سينثيلينغام وماركاريوس

2017). ومع ذلك، ظلت هذه الانتهاكات لفترة طويلة حقيقة مؤسفة في الحياة الخاصة، واستمرت المعاناة العامة بصمت. وكتمت النساء قصصهن ولم يجدن في ظل القانون ملاذًا كافيًا. تشمل القوانين الحالية للعنف ضد المرأة ثغرات تحمي مرتكبي العنف (هيومان رايتس ووتش 2020). فالعنف ضد النساء اللاتي يشاركن في السياسة لم يُنظر إليه عمومًا على أنه جزء من العنف الجنساني، بل يندرج تحت العنف الجنائي العام (كروك 2020). وقد حطم جيل جديد من المناصرين والمتظاهرين هذا المحظور الثقافي ودفعوه إلى صدارة الوعي الجماعي من خلال حملات تعترف بالتجارب المشتركة للمرأة مع التحرش والعنف. كانت النسويات فعّالات جزئيًا في إيصال رسالتهن حول انتشار التحرش والعنف ضد المرأة إلى المجال العام من خلال استخدام حملات وسائل التواصل الاجتماعي التي دعت النساء إلى الكشف عن قصصهن الشخصية في البيت ومكان العمل. وفقًا لبيانات باحثة نسوية، ظهر وَسمُ MiPrimerAcoso# (أول تحرش لي) لأول مرة في عام 2016 واستخدمته في ذلك العام أكثر من 100000 امرأة لوصف أوّل مرّة تعرّضن فيها للتحرش الجنسي.

اتضحت حقيقة أن التحرش والعنف كانا جزءًا من حياة المرأة اليومية وأصبحا جزءًا عادياً من الخطاب العام. وكما قال أحد الباحثين المكسيكيين إن: "كل تلك المفاهيم التي كانت في الماضي مجرد مفاهيم تظهر فقط في المجال النسوي قد أصبحت مفاهيم اجتماعية." لم يكن الإنترنت المكان الوحيد الذي أعربت فيه النساء عن عدم تحملهن للتحرش وسوء المعاملة بعد الآن. فبعد فترة وجيزة من ظهور الوسم MiPrimerAcoso# على وسائل التواصل الاجتماعي، احتجّت عشرات الآلاف من النساء في جميع أنحاء المكسيك في أكثر من 40 مدينة ضد العنف الأبوي، وحملْنَ لافتات تقول "Ni Una Mas" (ولا واحدة أخرى) و"Estado Feminicida" (قتل النساء على يدي الحكومة) فيما أطلق عليه "الربيع الأرجواني" للنساء المكسيكيات (لينثيكوم 2016؛ تيلي سور 2016). تأثرت هذه الحملات أيضًا بحملات نسوية عبر وطنية أخرى مثل Metoo# من الولايات المتحدة، وmarea verde (المد الأخضر) من الأرجنتين، وOcho de Marzo (8 مارس) من إسبانيا (مقابلة في المكسيك 2019).

*العاملات المنزليات في الهند*

على غرار ما سبق، كان تنظيم العاملات المنزليات في الهند أمرًا بالغ الأهمية لوضع مخاوفهن على جدول الأعمال العام والسياسي. فقد حظيت مبادرات منظمات ونقابات عاملي المنازل بدعم واسع من المجموعات النسائية الأخرى (مثل جمعية عموم النساء الديمقراطيات في الهند (AIDWA)، ومنظمات العدالة الاقتصادية (مثل نيرمالا نيكيتان وسيوا) (نيثا وباريوالا 2011)، والمجلس الوطني للمرأة. وقد ساعد ذلك في تشكيل المنصة الوطنية للعمالة المنزلية (سينغ 2017). وعلى الرغم من عدم اعتماد معظم المبادرات التشريعية على المستوى الاتحادي، فقد تحقق نجاحان تشريعيان. أولاً، يوفر *قانون الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين لعام 2008*، مزايا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للعمال المنزليين (Singh 2017)، و*قانون التحرش الجنسي بالنساء في مكان العمل (المنع والحظر والتعويض)، 2013*، بدافع من الاحتجاج النسوي وقد تناول بالتحديد الإساءات والمضايقات بحق العاملات المنزليات (كومار 2017؛ جين 2014). وقد طُرح كلا التشريعين بعد أعمال التعبئة المستمرة من قبل المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية. لم يحظَ قانون عام 2008 وتشريع عام 2013 بشأن التحرش الجنسي بدعم حركة نسوية قوية ومستقلة فحسب، بل مُرّرا أيضًا في إطار تحالفات يقودها حزب يساري، باتباع نمط مألوف لقضايا النوع الاجتماعي الطبقي (هتون وويلدون 2018). وتميل الحكومات أو الائتلافات ذات الميول اليسارية التي كانت تستجيب بطريقة أخرى للمنظمات العمالية إلى التغاضي عن إضفاء الطابع الأنثوي والتقليل من قيمة العاملات المنزليات.

يحظى المدافعون عن العاملات المنزليات باهتمام الرأي العام بحقوق العاملات المنزليات من خلال المظاهرات العامة والضغط وتقديم المعلومات إلى المسؤولين المنتخبين. ويضغطون على نحو مباشر على سبيل المثال على أعضاء راجيا سابها (مجلس الشيوخ في البرلمان الهندي) أحيانًا عن طريق التخييم خارج منازلهم، و"اعتراضهم" في مساكنهم، وتوزيع كتيبات ذات مطالب سياسية محددة. وقد تبنّى نتيجة لذلك عدّة مرشحين انتخابيين هذه المطالب كوعود انتخابية. وبغضّ النظر عن الوفاء بهذه الوعود، فإن هذه الاستراتيجيات تُمكّن المناصرين من إضفاء الشرعية على حقوق العاملات المنزليات وإبقائها تحت المجهر.

تقوم العاملات المنزليات والمنظمات النسائية برصد تنفيذ هذه الإجراءات القانونية لحماية حقوقهن. في عام 2018، عندما أصبح واضحًا أن الأحكام الخاصة بتسجيل العاملات المنزليات بموجب تشريع عام 2008 لم تنفّذ من قبل معظم الولايات، قدمت منظمة غير حكومية تعمل مع العاملات "غير المسجّلات" (Shramjeevi Mahila Samiti) التماسًا إلى المحكمة العليا لتصليح الوضع. استجابت المحكمة العليا من خلال إصدار أمر للحكومة المركزية بوقف صرف الأموال المخصصة بموجب القانون لتلك الدول التي فشلت في الوفاء ببنود هذا التشريع (Anand, 2018). تواصل مجموعات المناصرة هذه الجهود لتحسين تنفيذ السياسات بشأن القضايا الأخرى التي تهم العاملات المنزليات، حتى في أثناء فترة الوباء الحالي: إذ تمتلك مجموعات المناصرة المحلية المعرفة اللازمة للدفع من أجل تحقيق مطالبها المحلية في مكاتب المقاطعات، وهي فعالة في الضغط من أجل تحسين الوصول للغذاء المدعوم والماء النظيف في إطار نظام التوزيع العام.

كانت دعوات مناصرة العاملات المنزليات أكثر نجاحًا في إحداث تغيير في السياسة على مستوى الدولة، لا سيما عندما يتّمتعن بدعم حلفاء مؤثرين مثل النقابات الوطنية القوية أو المنظمات النسوية. وحدّدتْ عشر حكومات ولايات حتى الآن حداً أدنى لأجور العاملات المنزليات، (Chigateri, Zaidi, & Ghosh, 2016)في حين أن ثلاث ولايات إضافية مع دلهي قد حدّدت العمل المنزلي بوصفه عمالة مجدولة

بحيث يمكن للعمال المنزليين الاستفادة من قانون الحد الأدنى للأجور (فعّلت ولاية كيرالا كلا القانونين) (Mann, 2015). استغرق الأمر سنوات من الحملات المستمرة في ولاية كارناتاكا، من قبل منظمة صوت المرأة ونقابة عمال المنازل كارناتاكا غروها كارميكارا سانغا لتمرير القانون (شيغاتيري، زيدي، وغوش 2016). بالإضافة إلى ذلك، أُقرّ قانون مجلس رعاية العمال المنزليين في ولاية ماهاراشترا لعام 2008 بعد 20 عامًا من التنظيم المستمر من قبل العاملات المنزليات في الولاية، مع احتجاجات ضخمة شهدتها الولاية في عام 2007 من الآلاف من العاملات المنزليات (Kulkarni, 2010).

**ج) يغيّر النشاط الحركي النسوي الأعراف والممارسات الاجتماعية مما يغيّر آليات تنفيذ السياسات**

يمكن رؤية دور الحركات النسائية في الطريقة التي تمت بها متابعة الامتثال للقوانين بنجاح من خلال المحاكم في العديد من البلدان. فالتقاضي يكون فعالاً في إجبار الحكومات على تنفيذ أحكام في الدساتير والقانون؛ وقد ارتفع عدد القضايا المتعلقة بحقوق المرأة في العديد من البلدان. يتمتّع التقاضي بعواقب طويلة المدى يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تطوير إجماع اجتماعي حول الحقوق. ومن بين هذه الفوائد أنه يمكن من خلال حالات محددة مناقشة محتوى الاستحقاقات القانونية وتوضيحها في السياق المحدد الذي تُطبّق فيه. وهذا يعني أنه يمكن معالجة مسائل القدرة على تحمل التكاليف ونطاق التطبيق بعبارات محددة بدلاً من طرحها كحجج عامة ضد هذه الحقوق. يتعيّن على الحكومات التي تدّعي أن الاعتبارات المالية تعوقها أن تثبت أنها غير قادرة على توفير المحتوى الذي يتضمنه حق ما، وأن تدافع عن هذا الادعاء. كما أن المواطنين قادرون على الانخراط في تقديم الحجج المعيارية حول أي من الاحتياجات التي قد تكون داعمة في السياسة العامة. ويمكن أيضاً تحميل المسؤولين التنفيذيين المسؤولية عن عدم استيفائهم للحد الأدنى الذي يضمنه الحق القانوني. قد توقّع الحكومات على اتفاقيات وتتركها تتلاشى دون تطبيق. لذلك استُخدمت آليات المساءلة هذه على نحو فعال للغاية في الخطابات العالمية والاستراتيجيات المحلية، وهي تشير إلى أن تعزيز الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية أمر حاسم للديمقراطية الحقيقية.

لكن النشاط الحركي للمجتمع المدني يمكن أن يغير أيضًا الطريقة التي تُنفَّذ بها السياسة، وطريقة تطبيقها، أو عدم تطبيقها، عن طريق تغيير الأعراف أو المواقف الاجتماعية. وفي هذا الخصوص، لا يتعيّن على النشاط الحركي المرأة أن يكون مذهلاً أو سياسيًا على نحو علني لإحداث تأثير. ففي البلدان التي يُثنى فيها عن المشاركة المفتوحة للنساء في الحياة العامة، وتكون الإجراءات الاحتجاجية نادرة بالنسبة إلى أي مجموعة، وُجدتْ طرقٌ جديدةٌ مبتكرةٌ لإحداث تغيير. على سبيل المثال، كانت النساء الإيرانيات اللاتي قمن بحملات ومارسن الضغط على البرلمان لإلغاء الحظر المفروض على دخول النساء إلى الملاعب الرياضية يدفعن في الواقع إلى توسيع الوجود العام للمرأة. وتفرض السلطات الرياضية الحظر من خلال وضع رجال الشرطة وحراس الأمن عند المداخل لمنع النساء من دخول الملاعب. في السابق، كان على بعض عشاق الرياضة من النساء أن يتنكروا بزي رجال لتجنب هذه القيود التمييزية الصارخة (تايمز أوف إسرائيل، 2018؛ هيومن رايتس ووتش، 2019). في سبتمبر 2019، اعتُقلت سحر خضياري (المعروفة أيضًا باسم "الفتاة الزرقاء") بسبب ارتدائها لباس رجل ومحاولة التسلل إلى ملعب آزادي لكرة القدم لتشجيع فريقها المفضل. وبعد أشهر، تعرّضت فيها للملاحقة من المحاكم والتهديد بالسجن، أضرمتْ في نفسها النار أمام إحدى المحاكم. أثارت وفاتها المأساوية موجة من الغضب وحركت مشاعر النساء والمناصرين والصحفيين ولاعبي كرة القدم داخل وخارج إيران (هيومن رايتس ووتش، 2019).

غيّرتْ هذه الحادثة المأساوية الرأي العام وأدت إلى تغيير طفيف ولكنه هام في ما يتعلق بحق المرأة في التواجد في الأماكن العامة التي كان يُنظر إليها سابقًا على أنها أماكن ذكورية. وصرّحت ليلى جنيدي، نائبة الرئيس حسن روحاني للشؤون القانونية، وهي أيضًا محامية إيرانية وأستاذة مشاركة في القانون الخاص في جامعة طهران، أن الحكومة "لا ترى أي حظر قانوني صريح لوجود النساء في الملاعب" وقالت إن "المجلس الأعلى للثورة الثقافية يشير في لائحته 427 إلى "قاعات الرياضة المخصصة للرجال فقط" وأن الملاعب الوطنية مثل ملعب آزادي الذي يتسع لأكثر من 10000 شخص، ليس مصمّماً ليكون "مساحة رياضية للرجال"، وبالتالي لا يندرج تحت هذا الحظر" (إيرنا، 2019). وبذلك سُمِحَ أخيراً في تشرين الأول/أكتوبر 2019 للنساء بدخول ملاعب كرة القدم لأول مرة منذ سنوات (إيرنا، 2019). لا يمكن قياس تأثير هذه الإجراءات على تغيير المعايير والقيم، وهو أحد جوانب الثقافة السياسية الأشد عنادًا، إلا بمرور الوقت.

تجتاز بعض أنشطة الحركات النسائية المسافة بين تقديم الخدمات من نوع المنظمات غير الحكومية والنشاط الحركي النسوي. على سبيل المثال، تكون المنظمات النسائية في طليعة تقديم الخدمات التي تهملُها الدولة، مثل تخصيص خطوط ساخنة للنساء المعنفات مع تزويدها بموظفين، وإنشاء ملاجئ، وتقديم خدمات قانونية، غالبًا باستخدام العمل التطوعي. قد تكون هذه الأنواع من الأدوار شكلاً من أشكال العمل الاجتماعي، لكنها تكسر أيضاً المحرمات التي تتطلب من المرأة البقاء داخل الهياكل الأسرية المسيئة.

**د) يبني التنظيم النسوي تحالفات في المجتمع المدني مع الفاعلين السياسيين الآخرين، ويجلب مزيدًا من الحلفاء إلى صفّه وأحيانًا يحول المؤسسات الأخرى من خلال النشاط الحركي داخل الهياكل الدينية أو العسكرية أو الشركات أو غيرها من الهياكل، مما يخفف من معارضة المساواة بين الجنسين التي قد تأتي بخلاف ذلك من هذه الجهات.**

غالبًا ما يتحدد نجاح الحركات النسوية في تغيير السياسة والقانون والممارسة إلى حد كبير من خلال جودة وحيوية المعارضة التي تواجهها، وكذلك أولئك الذين يمكنهم الاعتماد عليهم كحلفاء (هتون وويلدون 2018). ويختلف معارضو المبادرات النسوية باختلاف

القضية والبلد والزمن. ففي بعض الأحيان كانت الحركات العمالية والمنظمات الدينية ومنظمات الأعمال حليفة ومعارضة للجماعات والمبادرات النسوية.

على سبيل المثال، في أماكن كثيرة، قاومت النقابات العمالية والأحزاب اليسارية التي ارتبطت بها مبادرات المساواة بين الجنسين التي تركّز على المساواة في الأجور أو التحرش الجنسي (ويلدون 2011). وعارض العمال المنظّمون على سبيل المثال قانون المساواة لعام 1978 في النرويج، وأيّده الحزب المحافظ. وبالفعل، نادرًا ما كانت الأحزاب اليسارية حليفة موثوقة بشأن قضايا العنف ضد المرأة في جميع أنحاء أوروبا في السبعينيات والثمانينيات. وربما يكون النشاط الحركي النسوي داخل هذه الأحزاب قد غيّر هذه الحقيقة. في عام 2010، شارك ممثلون من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية في أوروبا مع مؤسسة تقدمية لتسليط الضوء على قضايا العنف ضد المرأة ومناقشة أفضل الممارسات والسبل للإصلاح القانوني. وعلى غرار ذلك، في المغرب، عارض الإسلاميون في البلاد الإصلاحات النسوية لقانون الأحوال الشخصية الديني في العالم الإسلامي. وفي وقت لاحق، نُفّذت الإصلاحات الأشمل لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع كل من النسويات ورجال الدين، وتضاءلت المعارضة الدينية على نحو كبير. وكما يوحي ذلك، فإن النشاط الحركي النسوي والنقاش العام والمداولات حول هذه القضايا يمكن أن يغيّر الآراء داخل المؤسسات وخارجها. وكان لا بد من الضغط حتى على الأحزاب التي كانت ملتزمة بشكل عام ورسمي بالمساواة بين الجنسين لجعل هذا الالتزام ملموسًا. في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، تعاونت المنظمات غير الحكومية النسائية والحركات النسائية لضمان أن يكون الإصلاح التشريعي بشأن العنف المنزلي علامة على التزام الحزب بالمساواة بين الجنسين ( ماينتجس 2003؛ آرتز وغراندميسون 2019).

هناك أيضًا آخرون يُستبعد ظاهريًا أنهم حلفاء. ينصّ قانون العقوبات التونسي على أن مرتكب العنف الجنسي يمكنه تجنب الملاحقة القضائية بالزواج من ضحيته ( المدافعون عن حقوق الإنسان/شركاء التعبئة من أجل الحقوق 2017). وفي 26 تموز/يوليو 2017، أُلغيت هذه المادة بالكامل في تشريع تاريخي يتكون من 43 مادة في خمسة فصول تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي. يشمل النطاق الواسع للقانون العنف في الأماكن العامة والحياة الخاصة*أيضاً*، ويحدد التدابير اللازمة لحماية المرأة، وكذلك مقاضاة المعتدين (هيومن رايتس ووتش، 2017). ويعترف القانون، بالإضافة إلى العنف الجسدي، بأشكال أخرى من العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الاقتصادي والجنسي والسياسي والنفسي. يشمل التعريف الواسع المستخدم في التشريع العناصر الأساسية لتعريف العنف الأسري الموصى به في دليل الأمم المتحدة للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة (هيومن رايتس ووتش، 2017). وتعززت هذه التطورات الإيجابية من قبل الحكومة التونسية بإلغائها أخيرًا حظرًا استمر 44 عامًا على زواج المسلمات من غير المسلمين. جاءت هذه المكاسب في أعقاب الربيع العربي 2014 وحركة حقوق المرأة في مرحلة ما بعد الثورة. والأهم من ذلك، أن التغييرات كانت ممكنة لأن الناشطين المشاركين لم يكونوا من اليسار فقط، بل شاركت أيضاً نساء من الأحزاب الإسلامية بنشاط كبير في وضع السياسات، سواء من خلال البرلمان أو من خلال الضغط على الرئاسة مباشرة. وهكذا، غيّر هذا النشاط الحركي المواقف داخل المؤسسات السياسية القائمة، وخلق حلفاء جُددًا وأدى إلى تغيير في مشهد المعارضة.

**خامساً- الآفاق الحالية لمشاركة المرأة في الحياة العامة**

بعد عقود من التوسع، وبغضّ النظر عن مدى تفاوتها، قد يتعثر التقدم في توسيع مشاركة المرأة في المجتمع المدني. فمشاركة المرأة في المجتمع المدني العالمي آخذة في الانخفاض، على الرغم من انفجار النشاط الرقمي. ويبدو أن مشاركة المرأة في الجماعات والاحتجاجات النسوية وجهاً لوجه تتراجع، في حين تسعى القوى الجديدة إلى إحباط نجاحها والتراجع عن انتصارات السياسات السابقة.

لم تؤدّ المناقشات المتعددة والالتزامات عبر الوطنية والمحلية المتجددة بالمساواة بين الجنسين في الحياة العامة إلى المساواة المتصورة في هذه الالتزامات. ولم تكن هناك حركة خطية مستمرة نحو مساواة أكبر على نحو تدريجي. بل تتميز اللحظة المعاصرة بدلاً من ذلك برد فعل متضافر جيد التمويل من قبل المحافظين ضد المرأة. ونتوقع أن المعايير الجديدة سوف تتحدى بلا شك التوزيعات المستقرة للسلطة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة. فقد تميّز مؤتمر بيجين بحد ذاته في الحقيقة برد فعل محافظ متضافر، وغير ليبرالي في كثير من الأحيان. وفي السنوات الخمس الماضية، كانت هذه الاستجابة للمكاسب النسوية منظمة على نحو أفضل، وكانت برامجها أكثر سلطوية على نحو واضح. وقد أدّت الانتصارات الانتخابية للأحزاب الشعبوية اليمينية في عدد من البلدان إلى جعل سلطة الدولة في خدمة الأجندات المناهضة للنسوية. إن النهج المتعدد الأطراف قيد التهديد، إذ لم تعد الدول ذات النفوذ الكبير ولا سيما الولايات المتحدة والصين، ملتزمة بالعمل الجماعي المنسق في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

في حين أن الحركات المحافظة دائمًا ما تستخدم النوع الاجتماعي كجزء من إطارها الأيديولوجي، وفي أغلب الأحيان من خلال الدفاع عن العائلات التقليدية والأدوار المتباينة بين الجنسين في المجتمع، لذلك فإن الاهتمام بالنسوية في الحركات اليمينية المعاصرة تمييزي وغير ليبرالي. تسببت جائحة «كوفيد-19» في أزمةٍ تسمح للمعارضين السياسيين لحقوق المرأة بإعادة صياغة التهديدات للنظام الاجتماعي التقليدي وتقييد، أو التراجع عن، حقوق المرأة في الاستقلال الجنسي من خلال تنشيط إطار الإنجاب وتشجيع الأسر الكبيرة ومسؤولية الأم. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أصبح الجناح اليميني اليوم أكثر نشاطًا في الدفع ضد الحقوق الإنجابية من خلال استخدام أغلبيته

المكتسبة حديثًا في حكومات الولايات لتقييد حقوق الإجهاض. يسود شرق ووسط أوروبا "خوف جنساني" جديد، يقوم على فكرة أن أيديولوجية الجنسانية (بمعنى النسوية) تشكل تهديدًا للنظام الوطني مثلها مثل الحرب (كورولشوك 2020). ويمثل ذلك ارتفاعًا للمخاطر التي تطرحها الحكومة، إذ لا يُظهر تشبيه الحرب أنها ضرورة ملحّة فحسب، بل يضع النسوية على درب الفتنة. وعوضًا عن برامج المساواة، نجد اليوم رؤية للمجتمع ترتكز إلى نظام عائلي تقليدي. وهناك في الخطابات السياسية عودة إلى ماضٍ وهمي من الاستقرار والنظام، حيث احتلّ الرجال موقعهم اللائقة، واعتنت النساء بالأطفال، وحظيَت الأسر بالحماية. تدّعي هذه الأطراف نوعًا من الذكورة التي غالبًا ما تستدعي شخصية الأب و/أو الشخصية الذكورية التقليدية في نفس الوقت الذي يشوّهون فيه المرأة ويؤكدون على القيم الذكورية التقليدية القائمة على الحفاظ على النظام، وحماية الأسرة، وتأديب النساء الجامحات.

أصبحت بولندا وهنغاريا محط اهتمام عالمي حيث مثلت التطورات في هذين البلدين نوعًا من النتائج المتطرفة لما يمكن أن ينتج عن صعود الجناح اليميني. ففي هنغاريا، وصل حزب فيدس المحافظ والحزب الديمقراطي المسيحي (KDNP) إلى السلطة في عام 2010. ومنذ ذلك الحين، شهدت هنغاريا رد فعل عنيف على حقوق المرأة والأقليات وصل إلى حد حظر الدراسات الجنسانية من المناهج الجامعية. يمتلك الحزب الديموقراطي المسيحي KDNP منصةً صريحةً ضد الإجهاض، تتحدى على نحو مباشر الاتحاد الأوروبي لموقفه من الإجهاض. ومن المفارقات أن الحملات الأولية التي استخدمت أموال الاتحاد الأوروبي لتعزيز التوازن بين العمل والحياة، وصفت الاتحاد الأوروبي بالعدو. وتعدّلت الحملة، تحت ضغط من الاتحاد الأوروبي، بحيث تركّز على القيم الأسرية، تحت الشعار الذي يبدو أنه شعار حميد "مكان كل طفل في الأسرة" (فيدا، 2019) وعدّلت الحكومة في عام 2012 الدستور لحماية الجنين. اقترن التعديل بقانون جديد لحماية الأسرة يهدف إلى تعزيز قيم الأسرة المحافظة (فيدا 2019؛ بوكور، 2020). وفي نفس العام، حُظرت أقراص الإجهاض الطبية، التي يروّج لها الاتحاد الأوروبي. تزامنت هذه المحاولات لإضعاف الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة مع إصلاحات المناهج الأساسية الوطنية للمدارس، حيث أزيلت منها الأيديولوجية الجنسانية للترويج للقيم الأسرية التقليدية (كاشاس، 2018؛ بوكور، 2020). وأُلغيتْ الأسئلة المتعلقة بالجنسانية من الامتحانات واستُبدلَ مفهوم الهوية الجنسية بالتشديد على الطبيعة البيولوجية للجنس.

في بولندا، اتخذ حزب العدالة والقانون المحافظ الحاكم (PiS، Prawo i Sprawiedliwość) الذي وصل إلى السلطة في تشرين الأول/أكتوبر 2015، خطوات تدريجية لتوطيد سيطرته على حساب حقوق الإنسان. وتبنّت الحكومة هناك أيضًا سياسة الأسرة المناصرة للإنجاب كأولويتها المعلنة. إن التآكل المنهجي للمؤسسات والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة، والافتقار إلى خدمات شاملة ومنسقة للناجين من العنف، وتقييد الحقوق الإنجابية، والتراجع عن التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ومركزية تمويل المجتمع المدني، هي بعض التدابير التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والقانون لتشويه سمعة منظمات حقوق المرأة وإساءة تصوير عملها على أنه تهديد للعائلات والقيم التقليدية (هيومن رايتس ووتش، 2019). تأكّدت هذه الإجراءات التقييدية في تقرير البرلمان الأوروبي لعام 2018 بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. فقد كان التمويل للمنظمات النسائية والمراكز النسائية قد قُطع وأصبحت المنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا الجنسانية في المدارس تُعدّ منظمات سياسية معادية للوطن تهدف إلى نقل الأيديولوجية الغربية (يوهاز وباب، 2018). وعلى المستوى الدولي، انسحبت الحكومة البولندية من اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما على أساس أن الاتفاقية تروج "للإيديولوجية الجنسانية" وتمثل خطرًا على قيم الأسرة. يربط مفهوم «الأيديولوجية الجنسانية» صراحة بين الشذوذ الجنسي والإجهاض والتهديد المزعوم بالتغيير التعسفي للجنس وبين الغرب والاتحاد الأوروبي (غراف وكورولشوك 2017، ص 178). والجدير بالذكر أن أكثر التدابير التي تتخذها الحكومة تقييدًا ضد المساواة بين الجنسين هي القيود المفروضة على الحقوق الإنجابية للمرأة والحظر المطلق المقترح للإجهاض. تُعَدّ بولندا من بين الدول الأوروبية التي لديها أكثر قوانين الإجهاض تقييدًا، حيث لا يُسمح به إلا في ظل ظروف محددة. ولكن هذه القيود أصبحت أكثر صرامة بعد عام 2015 (باريزكا، وديك-بتروسكا، وليتش، 2019). انسحبت الحكومة في عام 2016 من برنامج الدولة الذي يعيد دفع المساعدة على الإنجاب، وفي عام 2017، حُظر شراء وسائل منع الحمل الطارئة المتاحة دون وصفة طبية (هيومن رايتس ووتش، 2020).

قوبلت جهود الحكومة لزيادة الحد من الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بالاحتجاج. شُنّتْ هناك حملة بريد إلكتروني ناجحة للغاية، حيث أرسل المواطنون ما يقرب من ثلاثة ملايين رسالة بريد إلكتروني إلى أعضاء البرلمان للاحتجاج على التغييرات المقترحة. بدأت المظاهرات الجماهيرية في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 وأصبحت تُعرف باسم #CzarnyProtest (الاحتجاج الأسود) وباسم #StrajkKobiet (الإضراب النسائي). أدّتْ هذه الاحتجاجات - التي تضمنت حسب تقديرات كورولتشوك (2020)، ما يصل إلى 200000 شخص - إلى رفض مشروع قانون الحكومة الذي كان سيصدر حظرًا تامًا للإجهاض. شارك آلاف الأشخاص في الاحتجاجات في المدن الكبرى وكذلك في البلدات الصغيرة. وكانت المتظاهِرات نسويات نشيطات ولكن الاحتجاجات ضمّتْ أيضًا شابات ومشاهير لم يقمن بمسيرة من قبل (ويزنييسكا، 2018). حظيت مظاهرات الاحتجاج الأسود بتغطية واسعة ودعم دولي في وسائل الإعلام الأجنبية. وأصبحت صور ملصقات Black Protest شائعة على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الوسمين #czarnyprotest و #blackprotest، مما جعل المتظاهرين في بولندا يشعرون بأنهم ليسوا لوحدهم (ويزنييسكا، 2018). وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أي بعد يوم من الذكرى الأولى للاحتجاج الأسود، داهمت الشرطة عدّة منظمات غير حكومية، بما في ذلك ثلاثة مكاتب لمركز حقوق المرأة. وقال نشطاء إن المداهمات أثنت الناجين من العنف عن طلب الخدمات، وساهمت في عدم ثقة الجمهور بالمنظمات، وأثارت الخوف بين العاملين والمتطوعين (هيومن رايتس ووتش، 2019). ولكن الحركة النسوية، على الرغم من هذه المحاولات للترهيب والانتقام، قد اكتسبتْ كثيرًا من الحلفاء الجدد، ولن يكون مسار الحكومة لتشديد قوانين الإجهاض التقييدية في بولندا سهلاً. وقد غيّر

الاحتجاج الأسود بولندا بشكل عام (ويزنييسكا، 2018). أدت الضرورة إلى ظهور طرق جديدة لمشاركة المجتمع المدني وزيادة الوعي بين النساء البولنديات المستعدات للنزول إلى الشوارع للدفاع عن المساواة بين الجنسين.

وعلى الرغم من كآبة هذا الوصف، من الهامّ مع ذلك ملاحظة مدى قوة الحركة الاحتجاجية للناشطات النسويات في بولندا. فحتى أنّ إغلاقًا تامًّا فُرض بسبب فيروس كورونا المستجد لم يوقف هذه الاحتجاجات. وقد حفّزتْ التطورات في بولندا المجتمع المدني في جميع أنحاء أوروبا أيضاً، من جهة للتضامن مع النساء البولنديات ومن جهة أخرى كحافز لإثارة القضايا المحلية.

ولدينا مثالان محدودان ولكن مفيدان في الوقت نفسه. يُظهر هذان المثالان أن الحركات الاجتماعية المحلية تعمل مع مجموعة متنوعة من النصوص التي يمكن من خلالها التعبير عن اهتماماتها. قد تكون هذه النصوص متأصلة في الثقافات المحلية، كما يقترح كانديويتي (2004)، ولكنها قد تكون متجذرة أيضًا في الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان. يمكن لنصوص الإجماع مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تلعب دورًا ذا مغزى لدعم النساء اللواتي يتصارعن مع النخب غير المستجيبة، لأنها يمكن أن تكون موردًا لمناشدة إحساس الحكومة بمكانتها العالمية ومكانتها كديمقراطية. كما أنها تظهر أن العقود السابقة من النشاط الحركي والشبكات العالمية قد خلقت أساسًا قويًا لدعم المساواة بين الجنسين لا يمكن إزاحته بسهولة بسبب النكسات المعاصرة. وقد تعززت شبكات التضامن العالمي والرؤى المشتركة، التي حظيت بتمكينٍ من قبل النشطاء المتجمعين في الأماكن المشتركة، مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة، من خلال أشكال جديدة من الاتصالات الرقمية. وتمثّل هذه النصوص والإجراءات أملاً حقيقياً في الأوقات الصعبة.

**سادسًا- الاستنتاجات والتوصيات**

لقد أوضح منهاج عمل بيجين مطلبًا أكثر جوهرية لدور الحركات النسائية مما طُرح في أي منصة عبر وطنية من قبل، وبتأييد أكبر في جميع أنحاء العالم ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتأكيدًا على أهمية المواطنة الكاملة للمرأة، بما في ذلك مشاركتها وتمثيلها في الهيئات المنتخبة، تطلّع إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى استدامة جدول أعمال المساواة على المدى الطويل. ودافع عن قضية إشراك المجتمع المدني في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال العمل مع الأحزاب السياسية والحلفاء في المجتمع المدني. ويُعدُّ الإدماج في الهياكل الرسمية للدولة شرطًا ضروريًا ولكنه غير كافٍ لتحقيق الالتزامات الواردة في الاتفاقيات المختلفة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين. وتتطلب المشاركة الكاملة في الحياة العامة إيجاد طرق لعكس التدهور الحالي في أنشطة الجمعيات النسائية، وخاصة التنظيم النسوي، ومواجهة المعارضة المتزايدة لحقوق المرأة.

يشير استعراضنا لمشاركة المرأة في الحياة العامة إلى عدة استنتاجات تقترح بدورها اتجاهات جديدة للعمل. أولاً، يُمثّلُ التنظيم النسوي في شكله المستقل وسيلة قوية للتأثير السياسي، خاصة عندما يكون النشطاء والمنظمات قادرين على التحالف مع السلطات والجماعات الأخرى. ثانيًا، ينمو مثل هذا التنظيم ويزدهر عندما تتعزز حقوق المرأة السياسية والمدنية، ويضعف عند تقييد هذه الحقوق. ثالثًا، يتمتّع التنظيم عبر الوطني بشكل عام بالقدرة على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والمساواة بين الجنسين محليًا. وعلى نحو أكثر تحديدًا، كانت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة لحظات حاسمة لتعزيز النشاط الحركي، حيث وفّرت التركيز وكذلك مصادر التمويل للحركات النسائية، وخاصة في القسم الجنوبي من العالم. لقد أظهرنا كيف ارتفعت معدلات التعبئة النسوية بعد مؤتمر بيجين، ولكنها بدأت بالاستقرار. كان آخر مؤتمر لوضع جدول الأعمال نظمته الأمم المتحدة منذ 25 عامًا، ولم يكن هناك أي تجديد لإعلان ومنهاج عمل بيجين أو أي محاولة مناسبة للتقييم (ساندلر وغويتز، 2020). رابعًا، أظهرنا أيضًا ظهور وانتشار النشاط الحركي الرقمي في جميع أنحاء العالم. وقد استعان هذا الشكل من النشاط الحركي بتقنيات اتصال جديدة لربط الحركات في بلدان مختلفة، ولتنشيط القضايا المعقدة للعنف ضد المرأة من خلال تسليط الضوء على التحرش الجنسي باعتباره عنفاً كبيراً وواسع الانتشار تشترك النساء في جميع أنحاء العالم في المعاناة منه. دفع النشاط الحركي الرقمي السلطات (الحكومية وأرباب العمل والمؤسسات العامة) في عدد من الحالات إلى اعتماد قواعد سلوك جديدة وإضفاء الطابع المؤسسي على اللوائح الجديدة. وسمحت التقنيات الجديدة للناشطين بتجاوز القيود التي تنبع من مزيد من المجالات العامة المغلقة، وقد أتاحت في الحقيقة، كما تظهر حالة بولندا، أشكالًا جديدة من النشاط الحركي عبر الوطني.

**التوصية 1:** تعزيز المنظمات والشبكات النسوية عبر الوطنية من خلال عقد اجتماعات عالمية وإقليمية حول المساواة بين الجنسين، وخاصة من خلال عقد المؤتمر العالمي الخامس للمرأة.

قد يكون الوقت قد حان للجمع بين الفاعلين القدامى في مجال النوع الاجتماعي والجيل الجديد الآخذ في الظهور. وتوفّرُ منظومة الأمم المتحدة في رأينا فرصًا فريدة لهذا الغرض. نتفق مع ساندلر وغويتز (2020، ص 242) على أن المطلوب هو: «وضع لجنة أقوى في الأمم المتحدة معنية بشؤون المرأة ويمكن الوصول إليها، وعلى نحو أكثر أهمية - مراقبة المجتمع المدني لأداء الأمم المتحدة، وإضفاء الطابع المؤسسي على صوت صنع القرار للمجتمع المدني النسوي في لجنة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتمويل أكثر موثوقية للمنظمات النسائية. ومن شأن الإعداد لعقد مؤتمر عالمي كبير للأمم المتحدة أن يتيح فرصة لربط شبكات الناشطين

الرقميين بالحركات التي تعمل على المستويات الشعبية وجهاً لوجه، وكذلك مع الفاعلين النسويين داخل الدولة، لصياغة تدخلات مستدامة تستعيد جدول أعمال المساواة الذي أصبح حالياً رهينةً لتقلبات الإرادة السياسية. ولتحقيق هذه الغاية:

يجب على الحكومات الأعضاء التي تدعم المساواة بين الجنسين أن تضغط من أجل إقامة *المؤتمر العالمي الخامس المَعني بالمرأة*، كي يُعقد من قِبل كل من الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ينبغي للمؤسسات والوكالات المانحة ومجموعات التمويل الأخرى أن تدعم الاتفاقيات الإقليمية للمنظمات النسائية التي تركز على المساواة بين الجنسين، سواء على الصعيد العالمي أو في مناطق محددة. وينبغي لها أيضًا التفكير في عقد اجتماعات افتراضية أو رقمية رسمية، ترتبط على نحو مثالي بالاجتماعات وجهًا لوجه، ولكنها قد تكون رقمية فقط.

**التوصية 2:**
ينبغي أن يكون هناك تمويل منسق وإيجاد فرص للمنظمات النسائية للتفكير في المكاسب والنكسات، وإعادة الالتزام بالمساواة ووضع جداول أعمال جديدة ذات صلة باللحظة الحالية. فجميع أشكال مشاركة المرأة في الحياة العامة هامّة، وليس فقط الأشكال السياسية الصريحة. إن المطالبة بالحضور المستقل في الأماكن العامة، سواء في الملاعب الرياضية أو قيادة السيارة، تكسر الصور النمطية الثقافية حول المجالات الجنسانية في القطاعين العام والخاص، ويُضفي حالة طبيعية على ظهور المرأة. لقد أظهرنا مدى أهمية هذه التغييرات الصغيرة والتدريجية في تغيير المعايير. ولتحقيق هذه الغاية:

ينبغي للحكومات الأعضاء التي تدعم المساواة بين الجنسين أن تضع برامج جديدة توفّر الموارد والفرص لتعبئة النساء لدعم المساواة بين الجنسين. ويتمتّع الدعم العام، عبر *الميزانيات الحكومية*، للفنون والثقافة بأهمية في تطوير أشكال مستقلة وذات صلة محليًا للتعبير المستقل. وينبغي أن يُوجَّه هذا الدعم على نحو خاص إلى توفير فرص للعمل الإبداعي للمرأة.

ينبغي للمؤسسات والوكالات المانحة ومجموعات التمويل الأخرى أن تدعم الاتفاقيات الإقليمية للمنظمات النسائية التي تركز على المساواة بين الجنسين، سواء على الصعيد العالمي أو في مناطق محددة.

**التوصية 3:** يتطلب توسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة تعزيز حماية الحقوق السياسية والمدنية. فالحياة العامة المفتوحة للجميع والخالية من التخويف أمر بالغ الأهمية. هناك مجموعة من الالتزامات العالمية المعمول بها قائمة أساسًا وتوضح أهمية تأمين الشروط النظامية الأساسية للمشاركة والتمثيل المتكافئين، وتؤكد أهمية صوت وإمكانية جميع الفئات الاجتماعية في صنع القرار. نوصي بتجديد الاهتمام بواسطة *الحكومات الأعضاء* بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1996، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين. ولقد أظهرنا أيضًا أهمية قدرة المرأة على التنظيم في المجتمع المدني عبر مجموعة من القطاعات. بالإضافة إلى هذه الحقوق السياسية والمدنية العامة، يجب الدفاع عن أمن المرأة في الحياة العامة في جميع القطاعات، سواء كان ذلك يتعلق بحضورها في الأحداث الرياضية أو عندما تترشح لمنصب سياسي. ولتحقيق هذه الغاية:

ينبغي للحكومات الأعضاء التي تدعم المساواة بين الجنسين أن تعمل على تقوية التزامها بالحقوق المدنية والسياسية، وتساعد في مراقبة تلك الحقوق وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. كما ينبغي للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية أن تعمل على رصد هذه الحقوق وتعزيزها.

ينبغي أن تتعاون مجموعات المجتمع المدني وتشكل تحالفات لضمان بقاء الأماكن العامة مفتوحة للجميع، وأن الحقوق المدنية والسياسية هي حقيقة وليست مجرد إجراء شكلي.

ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير لحماية النساء من العنف عندما يدخلن مجالات جديدة - سواء كانت مجالات رياضية أو سياسية. كما ينبغي للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية أن تعمل على رصد هذه الحقوق وتعزيزها. تحتاج الحكومات على وجه التحديد إلى تضمين العنف ضد المرأة في الحياة العامة في التشريعات التي تُجرّم العنف الجنساني لتشمل على وجه التحديد عقوبات في مدونات قواعد السلوك الانتخابية للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى التي تحط من قدر المرشحات أو تهينهن أو تعتدي عليهن، وتدخلات الدعم الأخرى لحماية النساء من الأذى.

**التوصية 4:** رابعًا، في حين أن جميع أشكال الحركات النسائية هامّة في مدّ الصوت والقدرة على الفعل، فإنها كثيرًا ما تحتاج إلى دعم الحلفاء المتعاطفين داخل الهيئات التشريعية والبيروقراطية. وقد لا يكون هؤلاء الحلفاء دائمًا من النساء، ولكن ليس هناك شك في أن زيادة أعداد النساء في المناصب المنتخبة هي نتيجة للتعبئة المستمرة للمرأة في المجتمع المدني بعد عام 1975، فضلاً عن كونها ضامنًا هامًّا للاستدامة. لقد أظهرنا كيف اكتسبت المرأة أهمية متزايدة كجمهور مستهدف للمرشحين للانتخابات، وكيف يمكن أن تكون قضايا المرأة

هامّة حتى بالنسبة إلى الممثلين الذكور. كما أظهرنا أيضًا الطرق التي نجح بها النشاط الحركي الرقمي في كسب حلفاء جدد، وفي جعل إنهاء العنف ضد المرأة قضية للمجتمع بأسره، وليس مجرد حركات نسوية. ولتحقيق هذه الغاية:

ينبغي أن تعيد *الأحزاب السياسية* التزامها ببرامج مختلفة لإدراج النساء في قوائمها الانتخابية وبرامجها السياسية.

وينبغي للمنظمات الدينية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى النظر في تطوير برامج للمساواة بين الجنسين بما في ذلك تشجيع النساء على التنظيم بجانب أو داخل أسوارها، حسب الاقتضاء.

**التوصية 4:** رابعًا، لقد لخّصنا البحث الحالي الذي يظهر أن المنظمات النسوية المستقلة لها التأثير الأكبر على صنع السياسات التحويلية في جميع القضايا والمجالات وخاصة العنف ضد المرأة. نرى أدلة مقلقة على أن المنظمات النسائية الشعبية قد تكون راكدة أو متراجعة في الحملات والشبكات التقليدية (على عكس النشاطات الرقمية فقط) والشبكات التي تتضمن اجتماعات وجهاً لوجه. وبالتزامن مع ذلك، يُظهر البحث أنّ المساعدة الثنائية لدعم المساواة بين الجنسين في حين أنّها ذات أهمّية، إلاّ أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ليس فعالًا في غياب تعبئة قوية ومستقلة في المجتمع المدني توفر نظرة ثاقبة ودعمًا سياسيًا لهذه الوكالات مع الضغط عليها ومحاسبتها في الوقت نفسه. ويعد الدعم مطلوبًا على نحو خاص للمنظمات النسوية المستقلة لدفع التغيير الاجتماعي التحولي.

ولتحقيق هذه الغاية:

نوصي بضرورة توجيه تمويل أكبر للمساواة بين الجنسين إلى مبادرات المرأة للمساواة بين الجنسين، والمبادرات النسوية، وعلى جميع المستويات. وينبغي على وجه التحديد دعم الحركات النسائية من قبل المؤسسات والوكالات المانحة لخلق حركات مستدامة للمساواة بين الجنسين تتجاوز الحملات العرضية، والتي تربط المنظمات القديمة بالأجيال الجديدة من النشطاء. ويتطلب ذلك زيادة *التمويل الأساسي* للمنظمات النسائية.

يحتاج المانحون في *قطاع* محدد، ومنهم مَن يعملون في مجال العنف الجنساني، إلى زيادة الدعم للحركات النسائية التي تعمل على تطوير منصات سياسية، وصياغة المطالب، وتطوير الخبرات من أجل تحقيق سياسات فعالة ومؤثرة. يجب أن يمتد هذا الدعم إلى ما بعد الإنجاز الناجح للسياسات ليشمل العمليات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني من خلالها مساءلة الحكومات على المدى الطويل.

ينبغي تعزيز *الصناديق النسوية* من خلال مزيد من عمليات ضخ الأموال، وفي حالة عدم وجودها ينبغي إنشاؤها على المستويين المحلي والدولي، تحت سيطرة الحركات النسائية. ويمكن للحكومات والشركات أن تلعب دورًا في ذلك. كما يمكن تخصيص نسبة أعلى من الأموال العامة لدعم العمل النسوي، على الصعيدين المحلي والدولي، كما هي الحال في النرويج والدانمرك. وينبغي أن يذهب الدعم المالي مباشرة إلى الحركات النسائية كما يجب أن يكون دعماً طويل الأجل.

**المراجع**


آدامز، ميليندا. (2006) "النشاط الحركي النسوي الإقليمي." في إم ماركس فيري وإيه إم تريب (محررون)، *النسوية العالمية: نشاط المرأة الحركي عبر الوطني، والتنظيم، وحقوق الإنسان (ص 187-218).* مطبعة جامعة نيويورك.

العلي، ناجي. 2000. *العلمانية والجنسانية والدولة في الشرق الأوسط: الحركة النسائية المصرية*. كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج.

ألفاريز، سونيا. 1999. "الدفاع عن النسوية: المنظمة غير الحكومية النسوية في أمريكا اللاتينية (Boom)." *المجلة النسوية الدولية للسياسات 1(2):* 181–209.

أنزالدوا، جيه. 1999. *بوردرلاندز/لا فرونتيرا: المستيزا الجديدة* آنت لوت بُوكس

بدران، مارغوت. 1996. *النسويات والإسلام والأمة: الجنسانية وصناعة مصر الحديثة*. برينستون: مطبعة جامعة برنستون

باسو إم. (2013). الفتاة التي غيّر اغتصابها بلدًا بأكمله. *سي إن إن.*
https://www.cnn.com/interactive/2013/11/world/india-rape/ تاريخ الاطّلاع: 25 آب/أغسطس، 2020.

باسو، إيه (محرر). (2010). *الحركات النسائية في العصر العالمي: قوة النسويات المحلية*. فيلادلفيا: مطبعة ويست فيو.

باسو، إيه ومكغروري، سي إي. (1995). *تحدي النسويات المحلية: الحركات النسائية في منظور عالمي*. نيويورك: مطبعة ويست فيو.

بي بي سي نيوز (2 كانون الثاني/ يناير، 2013). اغتصاب جماعي في الهند: آلاف من النساء يخرجن في مسيرة في دلهي.
https://www.bbc.com/news/world-asia-india-20886253 تاريخ الاطّلاع: 27 آب/أغسطس 2020. 27 آب/أغسطس، 2020.

بي بي سي نيوز (11 شباط/فبراير، 2019). *هنغاريا تحاول تحقيق طفرة في المواليد من خلال الإعفاءات الضريبية وإلغاء القروض*. https://www.bbc.com/news/world-europe-47192612، تاريخ الاطّلاع: **9 أيلول/سبتمبر 2020.**

بي بي سي. https://www.bbc.com/news/world-asia-india-20886253

بيكويذ، كارين. 2000. أكبر من المقارنة؟ الحركات النسائية من منظور مقارن. *المجلة الأوروبية للبحوث السياسية*، 37 (4)، 431-468.

بيكويذ، كارين. 2013.. "الدراسة المقارنة للحركات النسائية". في جي وايلن، كيه سيليس، جيه كانتولا، وإس إل. ويلدون (تحرير)، *دليل أكسفورد للجنسانية والسياسات*. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

ضوضاء فارغة https://www.facebook.com/blanknois تاريخ الاطّلاع: 31 آب/أغسطس، 2020.

بوكور، إم. ( شباط/فبراير، 202019). *خفارة الرحم 2.0. لماذا لا تنجح سياسات هنغاريا وبولندا المؤيدة للإنجاب*. ندوة عامة. https://publicseminar.org/2019/02/policing-the-womb-2-0/

كوكتاس، إيه (26 كانون الثاني/يناير، 2018). *حفظة الذاكرة*. بافلر، مركز بوليتزر،
https://pulitzercenter.org/reporting/memory-keepers تاريخ الاطّلاع: **3 أيلول/سبتمبر 2020.**

مجلس أوروبا. *تفاصيل المعاهدة رقم. 210.*
https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/210تاريخ الاطّلاع: **3 أيلول/سبتمبر 2020.**

كرينشو، كيمبرلي 1991. "رسم خرائط الهوامش: التقاطعية، وسياسات الهوية، والعنف ضد النساء ذوات البشرة الملونة" *ستانفورد لو ريفيو.*

دي زوردو، إس وميشتال، جيه. (2011). الأطباء والإجهاض: القوانين والمشاركة السياسية والنزاعات على الأرض- حالتا البرازيل وبولندا. *قضايا صحة المرأة: منشور رسمي لمعهد جاكوبس لصحة المرأة، 21 (3 ملحق)، S32-S36.* https://doi.org/10.1016/j.whi.2011.01.006

إدموندز، إي، وغوبتا، إيه. (2016). عنف يتصدر العناوين الرئيسية ولذة صامتة: الأطر المتنازع عليها للجنس بالتراضي والسلطة والاغتصاب في دلهي، الهند 2011-2014. *مسائل الصحة الإنجابية 24(47)، 126-140.*
https://doi.org/10.1016/j.rhm.2016.06.004

إليس بيترسون، إتش (2 كانون الأول/ديسمبر 2019). تصاعد الاحتجاجات في الهند بسبب اغتصاب جماعي وقتل امرأة. *صحيفة الغارديان*
https://www.theguardian.com/world/2019/dec/02/protests-continue-india-alleged-gang-rape-hyderabad
تاريخ الاطّلاع: 27 آب/أغسطس، 2019.

إكسبرس ويب ديسك (23 آب/أغسطس، 2017). ما هي قضية شاه بانو؟ *ذا إنديان اكسبريس*.
*https://indianexpress.com/article/what-is/what-is-shah-bano-case-4809632/* تاريخ الاطّلاع: 25 آب/أغسطس، 2020.

فرزان، إيه إن (12 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018) تعرّفوا على حركة فيمين Femen، 'قوات الصدمة العارية للنسوية' التي استقبلت ترامب باحتجاج عاريات الصدر في باري. *الواشنطن بوست*. متوفر على الرابط:
https://www.washingtonpost.com/nation/2018/11/12/meet-femen-naked-shock-troops-feminism-who-938greeted-trump-with-topless-protest-paris/?utm_term=.739bef49b

فيري، إم إم وتريب، إيه إم. (محرّرون). (2006). *الحركات النسوية عبر الوطنية: النشاط الحركي العالمي للمرأة وحقوق الإنسان*. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك.

فيري، مايرا، ومكلورغ مويلر. 2007.. "النسوية والحركة النسائية." في كتاب *بلاكويل كومبانيون للحركات الاجتماعية، مقالات تحرير*، ديفيد سول، سارة سنو، وهانسبيتر كريشي (تحرير)، 576-607. أكسفورد: بلاكويل.

فورستر، سَمر، أمبر لوسفاردي، كايتلين كيلي طومسون ولوريل ويلدون، 2020. أبعاد جديدة للتأثير النسوي العالمي: تتبع التعبئة النسوية في جميع أنحاء العالم، 1975-2015.

فرنسا، ليزا ريسبرز. 2017. MeToo#: امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بقصص شخصية حول الاعتداء.
;https://www.cnn.com/2017/10/15/entertainment/me-too-twitter-alyssa-milano/index.html

فرايدمان، إي 2016. *تفسير الإنترنت*. مطبعة جامعة كاليفورنيا.

غيلب، جيه. (2003). *مقارنة بين حركات النساء في اليابان والولايات المتحدة: الاتجاهات والتحولات*. نيويورك: بلغريف ماكميلان الولايات المتحدة الأمريكية.

غوتيز، إيه إم، وهاشم، إس. (2003). *لا توجد طرق مختصرة للوصول إلى السلطة: المرأة الأفريقية في السياسة وصنع السياسات*. لندن: زد بُوكس.

غونزاليس بيلون، وساندرا ونينغ وانغ. 2016. "السخط الشبكي: تشريح الحملات الاحتجاجية في وسائل التواصل الاجتماعي." *الشبكات الاجتماعية 44:* 95-104.

غراف، إيه، وكورولشوك، إي. (2017). "أسوأ من الشيوعية والنازية مجتمعة." الحرب على الجنسانية في بولندا. في: رومن كوهار وديفيد باترنوت (مُحررون). *الحملات المناهضة للجنسانية في أوروبا والتعبئة ضد المساواة*، أومان وليتلفيلد، لندن نيويورك.

غوبتا إيه. (25 أيلول/سبتمبر 2014) الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة في الهند. ورقة بحثية. *معهد البحوث للاقتصاد الرحيم*.
http://riceinstitute.org/wordpress/wp-content/uploads/downloads/2014/10/Reporting-and-incidence-of-violence-against-women-in-India-working-paper-final.pdf تاريخ الاطّلاع: 27 آب/أغسطس، 2020.

هانكوك، إيه-إم (2015). *التقاطعية: تاريخ فكري*. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

هاشم، إس (2002). "مؤامرة نساء": تحوّل الحركة النسائية في جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية. *البحوث الاجتماعية، 69، 693-732.*

هاشم، إس (2006). *المنظمات النسائية والديمقراطية في جنوب أفريقيا: التنافس على السلطة*. ماديسون، ويسكونسن: مطبعة جامعة ويسكونسن.

حاتم، إم. (1993). "نحو تطوير الخطابات النسوية ما بعد الإسلاموية وما بعد القومية في الشرق الأوسط" في جوديث تاكر (محرِّرة). *المرأة العربية: حدود قديمة وآفاق جديدة، بلومنغتون وإنديانابوليس:* مطبعة جامعة إنديانا.

حاتم، ميرفت. 1992. "التحرر الاقتصادي والسياسي في مصر وزوال نسوية الدولة"، في *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط* 24: 231-51.

هوكسورث، إم. (1994). دراسات السياسة في إطار نسوي. *علوم السياسة*، 27(3/2)، 97-118.

هيلير، إيه. (23 تموز/يوليو، 2019). *هنغاريا: كلما فُقدت الحرية سقط الطغاة، ولكن احتفاظ الهنغاريين بعقلهم ورؤيتهم الواضحة ليشرعوا في بداية جديدة يظل قيد التحقق*. ندوة عامة. https://publicseminar.org/essays/hungary-how-liberty-can-be-lost/ تاريخ الاطّلاع: **8 أيلول/سبتمبر، 2020**

حسيني، ليلى 2020. "تمويل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة: دور الصناديق النسوية"، *الجنسانية والتنمية*، المجلد. 28، رقم.2: 357-376.

هويل، جيه (2004). المنظمات النسائية والمجتمع المدني في الصين: صناعة الفرق. في *الجنسانية والمجتمع المدني* (ص 72-95). روتليدج.

هتون، إم، وويلدون إس إل. (2018). *منطق العدل بين الجنسين*. كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج. https://doi.org/10.1017/9781108277891

هتون، مالا. 2004 *الجنس والدولة*. كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج.

هيومن رايتس ووتش (14 نيسان/أبريل، 2020). *بولندا: رفض القيود على الإجهاض والتربية الجنسية*. هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/news/2020/04/14/poland-reject-new-curbs-abortion-sex-ed

هيومن رايتس ووتش (شباط/فبراير، 2019) *"الحكومة تلاحقني" هجمات على حقوق المرأة في بولندا*. هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/poland0219_web2_0.pdf تاريخ الاطّلاع: **3 أيلول/سبتمبر 2020.**

هيومن رايتس ووتش. (2014). *التقرير العالمي 2014: الصين* متوفر على الرابط: https://www.hrw.org/world-report/2014/country-chapters/china-and-tibet

هيومن رايتس ووتش. 2020. "المكسيك". *هيومن رايتس ووتش* https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/mexico#49dda6

جاياواردينا، كوماري. 1986. *النسوية والوطنية في العالم الثالث*. فيرسو بُوكس.

يوهاز بي وباب إي (تموز/يوليو، 2018) *رد الفعل العنيف على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتيات: حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين*، قسم السياسات لحقوق المواطنين والشؤون الدستورية. المديرية العامة للسياسات الداخلية للاتحاد.

https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/604955/IPOL_STU(2018)604955_EN.pdf
تاريخ الاطّلاع: **3 أيلول/سبتمبر 2020.**

كانديوتي، دنيز 2004 "سياسات الجنسانية وإعادة الإعمار في أفغانستان" ورقة عرضية 4 لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

كوزاش إف. (5 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018) *الحكومة الهنغارية تطلق مشاورة وطنية جديدة حول الإعانات العائلية*. هنغاريا اليوم، https://hungarytoday.hu/hungarian-government-launches-new-national-consultation-on-family-subsidies/ تاريخ الاطّلاع: 4 أيلول/سبتمبر، 2020.

كاتزنشتاين، إم إف، وموبلر، سي إم. (1987). *الحركات النسائية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية: الوعي، والفرصة السياسية، والسياسة العامة*. فيلادلفيا: مطبعة جامعة تيمبل.

كاتزنشتاين، ماري فينسود. 1989 "التنظيم ضد العنف: استراتيجيات الحركة النسائية الهندية." *باسيفيك أفيرز*: 53-71.

كيلي- طومسون، كيتلين. 2020. هناك قوة رهيبة في الساحة. رسالة دكتوراه. جامعة بيرديو.

خان، إس. (2014) استعيدوا المدينة: حملة 'لماذا التسكُّع؟' تحاول الحملة الاستيلاء على جزء صغير من الفضاء العام حتى تتمكن فيه النساء، مثل جميع النساء الأخريات، من البحث عن التسلية والمتعة في شوارع المشهد الحضري النابض بالحياة. *ايكونوميك آند بوليتيكال ويكلي 49-50*: 77–78. النسخة المطبوعة.

منى لينا كروك. *2020 العنف ضد المرأة في السياسة*. مطبعة جامعة أكسفورد.

كوريان، أليكا (1 شباط/ فبراير، 2018) حملة *#MeToo تركب موجة جديدة من النسوية في الهند*، ذا كونفرزيشن، https://theconversation.com/metoo-is-riding-a-new-wave-of-feminism-in-india-89842 تاريخ الاطّلاع: 30 آب/أغسطس، 2020.

لونثيكوم، كيت. 2016. "لماذا تقدم المكسيك نصف مليون صافرة اغتصاب لراكبات مترو الأنفاق". *لوس آنجلوس تايمز*. 23 تشرين الثاني/نوفمبر https://www.latimes.com/world/mexico-americas/la-fg-mexico-sexual-assault-20161017-snap-story.html

ماركس فيري، إم ومكلورغ مويلر، سي. (2007). النسوية والحركة النسائية: منظور عالمي. في دي سنو، إس سول، وإتش كريشي (محررون) *بلاكويل كومبانيون للحركات الاجتماعية* (ص 576-607). أكسفورد، المملكة المتحدة: شركة بلاكويل المحدودة للنشر.

ماكدووم، أو. (14 كانون الأول/ديسمبر، 2010). الشرطة السودانية تعتقل النساء المحتجات على الجلد. *رويترز*.

ميديا سنتر (بدون تاريخ). *داخل أوروبا: مساعي هنغاريا لزيادة عدد المواليد*. دويتشه فيله https://www.dw.com/en/inside-europe-hungarys-push-to-boost-birthrate/av-52742233. تاريخ الاطّلاع: 9 أيلول/سبتمبر، 2020

ماير، دي إس، جينيس، في، وإنغرام، إتش. (محرّرون). (2005). *توجيه المعارضة: الحركات الاجتماعية والسياسات العامة والديمقراطية*. مطبعة جامعة مينيسوتا.

ماير، ديفيد. 2015. *سياسة الاحتجاج: الحركات الاجتماعية في أمريكا*. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

مقدم، في إم (2009). *العولمة والحركات الاجتماعية: الإسلاموية والنسوية وحركة العدالة العالمية* لانهام: رومان وليتلفيلد.

مقدم، فالتناين، وغيتانتشي، إلهام 2010. "الفرص السياسية والخيارات الاستراتيجية: مقارنة الحملات النسوية في المغرب وإيران." *التعبئة 15(3):* 267–288.

مولينو، ماكسين. 1998. تحليل الحركات النسائية. *التنمية والتغيير 29 (2):* 219–245.

نازنين، سهيلة، سام هيكي وإليني سيفاكي. 2019. *التفاوض بشأن المساواة بين الجنسين في جنوب الكرة الأرضية: سياسات سياسة العنف المنزلي*، لندن ونيويورك: روتليدج.

نوريس، بيبا. 2002. *العنقاء الديمقراطية*. مطبعة جامعة كمبريدج.

أوراق سياسات التنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)، *توظيف التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- الطريق إلى تحقيق الأهداف*.

بابريزكا، إي، ديك-بيتروفسكا، جيه، وليخ، إم. (2019). حدود التسوية: مجموعة وجهات النظر حول الحقوق الإنجابية للمرأة في بولندا. *المجلة الأوروبية لمنع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية*، *24*(2)، 117-123. https://doi.org/10.1080/13625187.2019.1569223

بيتو إيه وغزيبالسكا دبليو. (14 تشرين الثاني/أكتوبر، 2016 مع التحديث في 6 كانون الأول/ديسمبر، 2017) كيف قامت هنغاريا وبولندا بإسكات النساء وخنق حقوق الإنسان، هافنغتون بوست. https://www.huffpost.com/entry/how-hungary-and-poland-ha_b_12486148 تاريخ الاطّلاع: 8 أيلول/سبتمبر، 2020.

فيليب، إم، موستوفيان، إف، جيتلي، آر وآخرون. (2015) التغطية الإعلامية للعنف ضد المرأة في الهند: دراسة منهجية لقضايا الاغتصاب البارزة. *بي إم سي صحة المرأة* 15، 3. https://doi.org/10.1186/s12905-015-0161-x

"بينجيرا تود" (حطّموا القفص): اكسروا أقفال السكن الداخلي، https://www.facebook.com/pinjratod/ تاريخ الاطّلاع: 31 آب/أغسطس، 2020.

بويل، تي وراجاغوبالان، إس. (2015). ربط الناشطين والصحفيين: التواصل عبر تويتر في أعقاب حادثة الاغتصاب في دلهي 2012. *دراسات صحفية: الديمقراطية والمجتمع المدني والصحافة في الهند 16*(5)، 719-733. https://doi.org/10.1080/1461670X.2015.1054182

بوليتيكو (2020). *ماذا يجب أن يفعل الاتحاد الأوروبي حيال هنغاريا؟ مشروع قانون جديد يمنح فيكتور أوربان صلاحيات جديدة كاسحة لمحاربة فيروس كورونا*. https://www.politico.eu/article/what-should-the-eu-do-about-hungary-coronavirus-viktor-orban/ تاريخ الاطّلاع: **8 أيلول/سبتمبر، 2020**

براتشي إس، أونيكريشنان إم كيه، أبهيشيك إس. (2015). العنف الجنسي في الهند: معالجة الفجوات بين السياسة والتنفيذ، *السياسة الصحية والتخطيط*، 30 (5)، 656-659. https://doi-org.proxy.library.carleton.ca/10.1093/heapol/czu015

راو، إس (2013). تغطية قضايا الاغتصاب: الطبيعة المتغيرة للمجتمع والصحافة الهندية. *مركز أخلاقيات الصحافة*. *https://ethics.journalism.wisc.edu/2013/03/19/covering-rape-the-changing-nature-of-society-and-indian-journalism/ [جوجل سكولار] تاريخ الاطّلاع:* 29 آب/أغسطس، 2020.

راي، آر، وكورتويغ، إيه سي. (1999). حركات النساء في العالم الثالث: الهوية والتعبئة والاستقلالية. *المراجعة السنوية لعلم الاجتماع*، 25(1)، 47-71.

روبرت، أدريان (2015) الاقتصاد السياسي لـ "الأعمال النسوية عبر الوطنية". *المجلة النسوية الدولية للسياسات* 17:2، 209-231

روي، إس (خريف 2016). كسر القفص *مجلة ديسنت*.
https://www.dissentmagazine.org/article/breaking-cage-india-feminism-sexual-violence-public-space تاريخ الاطّلاع: 31 آب/أغسطس، 2020.

ساندلر، جوان وغويتز، آن ماري. 2020. "هل تستطيع الأمم المتحدة تحقيق مستقبل نسوي؟" *التنمية والجنسانية* المجلد 28، رقم 2: 239-263

سينثيلينغام وميرا وسارة غريس مانكاريوس. 2017. "التحرش الجنسي: ما هو وضعه حول العالم." شبكة سي إن إن. 29 تشرين الثاني/نوفمبر. https://www.cnn.com/2017/11/25/health/sexual-harassment-violence-abuse-global-levels/index.html

سيني، روزينا. 2017. "كيف أوضحت حملة Metoo# مدى الانتهاك الجنسي" بي بي سي ترندينغ. هيئة الإذاعة البريطانية.

ستاجنبورج، سوزان. 2011. *الحركات الاجتماعية*. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

سويس، ليام، وكاثلين إم فالون. 2017. «النشاط الحركي عبر الوطني للمرأة، وتسلسل المعايير، واعتماد حصة النساء في العالم النامي» *السياسة والمنظور الجنساني 13* (3): 33–61.

مؤسسة استعيدوا أمان الليل (بدون تاريخ)، *غلوبال فيرست*،
https://takebackthenight.org/history/ تاريخ الاطّلاع: 30 آب/أغسطس، 2020.

تارو، سيدني. 2011. *القوة في الحراك: الحركات الاجتماعية وسياسات النزاع*. كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج.

تايلور، في (1989). استمرارية الحركة الاجتماعية: الحركات النسائية المعلقة. *أميركان سوسيولوجيكال ريفيو*، *54*(5)، 761–775.

تيليسور. 2016. "نساء المكسيك اللواتي ضقنَ ذرعاً بقتل الإناث يخرجن في مسيرة ضد العنف الجنساني". تيلسيور.
https://www.telesurenglish.net/multimedia/Mexico-Women-Fed-Up-With-Femicide-March-Against-Gender-Violence-20160425-0042.html

حكومة هنغاريا. وزارة العدل، *القانون الأساسي* لهنغاريا (آخر تعديل للترجمة الإنجليزية في 19 أيار/مايو 2017) متوفر على الرابط:
http://www.kormany.hu/download/a/68/11000/The_Fundamental_Law_of_Hungary_01072016.pdf

هندوستان تايمز، (3 تموز/يوليو 2020). مانو شارما، الذي أردى جيسكا لال قتيلةً في عام 1999، يخرج من سجن دلهي. *هندوستان تايمز*.
https://www.hindustantimes.com/delhi-news/delhi-lieutenant-governor-allows-release-of-manu-sharma-convicted-for-killing-jessica-lal/story-JHu7iQyL3GD6MMGwyeBBkK.html تاريخ الاطّلاع: 15 آب/أغسطس، 2020.

تايمز أوف إنديا- أونلاين (18 كانون الأول/ ديسمبر، 2019). ما هي قضية نيربهايا؟ *تايمز أوف إنديا*.
*https://timesofindia.indiatimes.com/india/what-is-nirbhaya-case/articleshow/72868430.cms*
تاريخ الاطّلاع: 20 آب/أغسطس، 2020.

توانسيند-بيل، إي إي (2012). كتابة الطريق نحو النسوية. *سايِنز: مجلة المرأة والثقافة والمجتمع*، 38(1)، 127-152.

تريب، إيه. 2000. *المرأة والسياسات في أوغندا*. ماديسون: مطبعة جامعة ويسكونسن. أكسفورد: جميس كوري وكامبالا: فونتين ببليشرز.

تريب، إيلي 2006. "تطور الحركات النسوية عبر الوطنية: الإجماع والنزاع والديناميات الجديدة." مقال منشور في *النسوية العالمية: نشاط المرأة الحركي عبر الوطني، والتنظيم، وحقوق الإنسان*، مُحررون مايرا ماركس فيري وإيلي ماري تريب، 51-75. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2017. «الطريق الطويل لتحقيق العدالة ومقاضاة جرائم قتل النساء في المكسيك». 29 تشرين الثاني/نوفمبر

مركز صندوق الأمم المتحدة للسكان للحقوق الإنجابية. *الحقوق الإنجابية. أداة مراقبة الدولة*
*http://www.reproductiverights.org/sites/crr.civicactions.net/files/documents/crr_Monitoring_Tool_State_Obligations.pdf* تاريخ الاطّلاع: **3 أيلول/سبتمبر 2020.**

فيدا، بي (2019)، استراتيجيات الموجات الجديدة لمعاداة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الاتحاد الأوروبي: الخطاب المعادي للجنسانية في هنغاريا. *مسائل الصحة الإنجابية 27(2)*، 13-16.
https://doi.org/10.1080/26410397.2019.161028

فيتاري إس. (2013). *الحوار حول الإجهاض في هنغاريا، الجمع بين النهج السياسي الحيوي والنسوي*. رسالة ماجستير في الآداب. جامعة أوروبا الوسطى (CEU)، بودابست. [غوغل سكولار]

وايلين، جورجينا 2014، تعزيز إمكانيات التمويل هامّ لدعم المؤسسات التمثيلية بأسس قوية للمشاركة، *السياسات والجنسانية*. 10، 4، ص 495-523.

الموقع الإلكتروني للحكومة الهنغارية (20 آب/أغسطس، 2020). *خطاب رئيس الوزراء فيكتور أوربان في افتتاح النصب التذكاري للوئام الوطني*.
https://www.kormany.hu/en/the-prime-minister/the-prime-minister-s-speeches/address-by-prime-minister-viktor-orban-at-the-inauguration-of-the-memorial-to-national-cohesion تاريخ الاطّلاع: **7 أيلول/سبتمبر، 2020**

وي، سوي-لي. 2015. "الصين تطلق سراح 5 ناشطات نسويات بكفالة بعد الاحتجاجات." *رويترز*. 12 نيسان/أبريل
https://www.reuters.com/article/us-china-rights/china-frees-five-women-activists-on-bail-after-outcry-idUSKBN0N40QH20150413

ويلدون، إس إل (2002). *الاحتجاج والسياسات وقضية العنف ضد المرأة: مقارنة عبر وطنية*. بيتسبرغ: مطبعة جامعة بتسبرغ.

ويلدون، إس إل (2006أ). الحركات النسائية وسياسة حركات إثبات الهوية وتأثير السياسات: دراسة السياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في 50 دولة. *مجلة البحوث السياسية الفصلية، 59*(1)، 111-122.

ويلدون، إس إل (2006ب). الإدماج والتضامن والحركات الاجتماعية عبر الوطنية. *بيرسبيكتفز أون بوليتيكس*

*لماذا التسكّع؟* *https://www.facebook.com/Why-Loiter-/193556873988115* تاريخ الاطّلاع: 29 آب/أغسطس، 2020.

ويسنيفسكا إيه (18 آذار/مارس 2018) الاحتجاج الأسود غيّرَ بولندا، منظمة فريدريش إيبرت شتيفتونغ https://www.fes-connect.org/reading-picks/the-black-protests-have-changed-poland/

واينـي إس. (2018). *هنغاريا تكثف جهودها لزيادة معدل المواليد*. ChurchMilitant.com. متوفر على الرابط: https://www.churchmilitant.com/news/article/hungary. تاريخ الاطّلاع: **7 أيلول/سبتمبر، 2020.**

زالد، مايـر، وآش. 1966. "منظمات الحركة الاجتماعية: النمو والتدهور والتغيير." *دورية القوى الاجتماعية 44(3):* 327-347.